جامعة يحي فارس بالمدية

كُليّة الحقوق والعلوم السيّاسيّة

دور تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة

مُذكّرة مُقدّمة ضمن مُتطلّبات الحصول على شهادة الماستر

تخصُّص: الدولة والمؤسسات

إعداد الطالبتين:

وسام رافع

خديجة شتّوح

تحت إشراف:

د/ وسيلة شريد

الاسم و اللقب	المؤسّسة الأصليّة	الرتبة	الصفة
بن عائشة نبيلة	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	رئيسا
شريد وسيلة	جامعة المدية	أستاذ محاضر ب	مشرفا و مقرّرا
حسناوي زهيرة	جامعة المدية	أستاذ التعليم العالي	مناقشا

السّنة الجامعية:2025/2024م

شکر وعرفان

شكر و عرفان

الحمدُ لله الّذي وفّقنا وسهّل لنا سُبل العلم والمعرفة، الحمد لله الّذي بفضله يُدرَك النّجاح وتُقطف الثّمار و الصّلاة والسّلام على النّبيّ المصطفى وعلى آله وصحبه الأخيار.

من لم يشكُر النّاس لم يشكُر الله، وعليه بكلّ فخر وامتنان نتقدّم بخالص الشّكر والتّقدير لكلّ من رافقنا في هذه الرّحلة العلميّة ومدّ لنا يد العون خلال إعداد هذه المذكّرة، نخُصّ بالشّكر الأستاذة المشرفة الدّكتورة وسيلة شريد على ما بذلته من جُهد وتوجيهات قيّمة وعلى صبرها ومتابعتها لمراحل إعداد مذكّرتنا، كما نتقدّم بجزيل الشّكر لأعضاء لجنة المناقشة على تَفضُّلِهم بقبول مناقشة هذه المذكّرة، كما نتقدم بجزيل الشكر إلى كلّ أساتذة كليّة الحقوق والعلوم السيّاسيّة بجامعة المديّة وطاقمها الإداري.

إهداء

الإهداء الأوّل

الحمد لله الّذي بنعمته تتمّ الصّالحات، وبفضله نبلغُ المقامات، الحمد لله الّذي هدانا وما كُنّا لنهتدي لولا أنْ هدانا الله.

إلى مَن سكب مَن عُمُرِه لأجل أنْ أُزهر، إلى مَن سهر على نجاحي قبل أنْ أبْلُغه، إلى مَن تنحني الكلمات إجلالا أمام عطائه، إلى أبي العزيز الّذي علّمني أنّ الطّموح لا يُؤخذ إلّا بكفاح.

إلى نبع الحبّ وسرّ التوفيق، إلى مَن علّمتني أنّ الطّموح لا سقف له، وأنّ الدّعاء يصنع المعجزات، إلى مَن زرعت في روحي الصّبر والأمل، إلى أغلى ما في الوجود أمّي الحبيبة.

إلى مَن زرع الله محبّتهم في قلبي مُنذُ اللّحظة الأولى، إلى بسمة حياتي ونورها، إلى النّقاء الّذي يُضيء دربي، إلى إخوتي: عماد، سفيان، محمّد أمين، بسمة وغفران.

إلى عائلتي العزيزة، إلى الأصل والإمتداد، إلى مَن أَزهر بهم طموحي، خالي عيسى وياسين وعبد الحكيم وأيمن وخالتي الصغرى سهيلة وإلى جدّتي الغاليّة وإلى جدّي العزيز.

إلى من كان سندي في كلّ خطوة، وداعمي في لحظات التعب والنّجاح، إلى من كان دعمه سندا وصبره عونا، إلى زوجي العزيز.

إلى من كانت لي أكثر من أستاذة، إلى صديقة الرّوح والأمّ الثانيّة والتي لن أنس جميلها ما حييت أستاذتي شريد وسيلة.

إلى من كانت لي عونا وسندا في إعداد هذه المذكّرة و جزء من هذا الإنجاز وجميلها في عنقي لا يُنسى، إلى إبنة عمّي الغاليّة نوّارة رافع.

إلى مَن شاركتني الدّرب وضحكت معي في لحظات الفرح ومسحت دمعي في لحظات الحزن، إلى توأم الرّوح والأخت التي لم تلدها أمّي ياسمينة فاسي.

إلى النّور في أوقات العتمة والدّعم حين يضيق الطريق، إلى من كُنّ لي أكثر من أخوات، إلى مَنْ جمعني بهِنّ درب العلم صديقاتي سامية ، ناريمان ، وداد، حياة، آسيا ، كريمة.

إليكم جميعا أهدي ثمرة جهدي، عربون وفاء وتقدير واعتراف بجميل لا يُرد.

رافع وسام

الإهداء الثّاني

مهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله تعالى: يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات، فالحمد لله حمدا طيّبا مباركا فيه.

من قال أنا لها نالها، إن أبت رغما عنها أتيت بها، وأخيرا أنا اليوم أقف على عتبة تخرّجي أقطف ثمار تعبي وأرفع قبّعتي بكلّ فخر، لم تكن الرّحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون، لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفا بالتسهيلات لكنّي فعلتها ونلتها، إلى نفسي.

أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما الله تعالى: وقضى ربّك ألاّ تعبدوا إلاّ إيّاه وبالوالدين إحسانا.

إلى الّذي زيّن إسمي بأجمل الألقاب، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل، إلى من غرس في روحي مكارم الأخلاق، داعمي الأوّل وسندي إلى من سعى لأجل راحتي ونجاحي، إلى أعظم رجل في الكون، إلى فخري واعتزازي، إنّ هذا التّخرّج وهذا الإنجاز ماهو إلاّ هديّة متواضعة أمام عظمة قلبك وعمق عطائك، دمت لي حياة لا تنطفئ، إلى أبي العظيم.

إلى أنيسة العمر وحبيبة الروح وأعظم نعم الله عليّ، إلى تلك التي حملت كلّ معاني النّقاء والعطاء، صديقتي قبل أن تكون أمي ورفيقة الخطوة الأولى بحياتي، إلى الّتي ضمّت إسمي بدعواتها في ليلها ونهارها، وأضاءت بالحب دربي، وأنارت باللّطف والودّ طريقي، هذا النّجاح هو وسام على صدرك قبل أن يكون شهادة بين يدي، أسأل الله أن يحفظك ويبارك في عمرك، فأنت الحلم الذي لا يبدّل والنّعمة التي لا تعوّض، إلى أمّي الغاليّة.

إلى السّند والكتف الثّابت الذين إذا مالت الدنيا لا يميلون، ملهمي نجاحي، إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها، إلى خيرة أيّامي وصفوتها، إلى قرّة عيني، القلب الدافئ والإبتسامة الصّادقة أوّل الداعمين، إلى إخوتي الأعزّاء.

إلى شريك دربي وسندي في كلّ خطوة ،كنت لي العون بعد الله بصبرك وتشجيعك ودعمك المستمر، وقفت بجانبي في أصعب اللّحظات وتحمّلت معي العناء، فشكرا لك من القلب وبارك الله فيك وجزاك عنّي كلّ الجزاء، إلى خطيبي، أهديك أصدق عبارات الشكر والإمتنان على روح التعاون والمشاركة وعلى كلّ لحظة صدق دعم جمعتنا في هذا المشوار، أسأل الله أن يوفقك في كلّ خطواتك.

خديجة شتّوح

مُقدّمة

مُقدّمة:

لم تَعُد العلاقة بين الدّولة والمواطن تقف عند حدود التّمثيل السيّاسي التّقليدي، بل تجاوزتها نحو أنماط جديدة من المشاركة تقوم على إشراك الأفراد في رسم السيّاسات العموميّة وتحديد أولويّات الشأن العام، وفي ظلّ هذا التحوّل العميق في مفهوم المشاركة برزت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة كأداة حديثة لإعادة بناء الثّقة بين السّلطة والمجتمع وسدّ الفجوة الّتي كثيرا ما وُصفت بالاتّساع بين صانع القرار والمتلقي.

إنطلاقا من ذلك فإنّ موضوع الدّيمقراطيّة التّشاركيّة يُطرح كإحدى الرّكائز المعاصرة للحكم الرّاشد القائمة على توسيع قاعدة مشاركة المواطنين في اتّخاذ القرار العمومي بما يتجاوز الشّكل التّقليدي للتّمثيل النّيابي، وهي بذلك تُمثّل نقلة نوعيّة في تصوّر علاقةٍ بين السُّلطة والمجتمع تقوم على الإنصات والتّفاعل والمساءلة.

وقد بادرت الجزائر على غِرار العديد من الدّول إلى تبنّي هذا النّمط من الدّيمقراطيّة التّشاركيّة، لاسيما من خلال تعديلها الدّستوري لسنة 2020 الذي حمل بين طيّاته نصوصا تُكرّس مبدأ المشاركة وتوسّع من دوائر تَدخّل المواطن في مختلف مستويات اتّخاذ القرار سواء على المستوى الوطني أو المحلّي، هذا التحوّل الدّستوري يعكس توجّها نحو إعادة بناء العلاقة بين المواطن والدولة وفق مقاربة أكثر انفتاحا وشفافيّة، غير أنّ الإكتفاء بالتّنصيص الدّستوري لا يكفي لتجسيد ديمقراطيّة تشاركيّة فعليّة إذ يتطلّب الأمر آليّات فعّالة وتكاملا مع الوسائل الرّقميّة التي أصبحت اليوم وسيلة أساسيّة لتقريب الإدارة من المواطن وتمكينه من التّعبير والمساءلة والمبادرة.

فلقد برزت في هذا السيّاق تكنولوجيا الإعلام والإتّصال كأداة حيويّة لتعزيز هذا الشّكل الجديد من الدّيمقراطيّة من خلال تمكين الأفراد من الوصول إلى المعلومات والمشاركة في النّقاشات العامّة وتقديم الإقتراحات ومراقبة أداء المؤسّسات، ليُصبح المواطن بفضل هذه التّكنولوجيا طرفا فاعلا في النّقاش العمومي لا مجرّد مُتلقّي للقرارات أو مُنفّذا لها.

على هذا الأساس تَبرُزُ أهميّة هذه الدّراسة من خلال معالجتها لموضوع يكتسي طابعا مزدوجا نظريّا و عمليّا، فأمّا النّظري فيتمثّل في دراسة مفهوم الدّيمقراطيّة التشاركيّة وما يرتبط به من تحوّلات في بُنية النّظام الدّيمقراطي حيث يواكب هذا الموضوع التّحوّلات التّشريعيّة الّتي عرفتها الجزائر، خاصّة من خلال التّعديل الدّستوري لسنة 2020، الّذي يشير إلى إرادة سيّاسيّة نحو توسيع دائرة المشاركة الشّعبية، مِمّا يفرض إعادة النّظر في الآليات المعتمدة، ومدى نجاعة الوسائل الرّقميّة في تحقيق هذا الهدف، وذلك في ظلّ التّحديّات التّكنولوجيّة المؤسساتيّة، والبشريّة المطروحة.

وأمّا الطّابع العملي فيتجلّى في البحث عن دور تكنولوجيا الإعلام والإتّصال كوسيلة لتفعيل هذه الدّيمقراطيّة وجعلها أكثر قابليّة للتّجسيد على أرض الواقع.

وبالتّالي فإنّ هذه الدّراسة تُمثّل محاولة علميّة لفهم التّفاعل بين النّصوص الدّستوريّة والممارسات الرّقميّة، وتساهم في إثراء النّقاش الأكاديمي حول سبل تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في المجتمع الجزائري بما يخدم تعزيز الحكم الرّاشد والمواطنة الفعّالة.

تهدف هذه الدّراسة على وجه الخصوص إلى:

ـ تسليط الضّوء على الإطار المفاهيمي للدّيمقراطيّة التّشاركيّة وبيان خصوصيّتها مع الأشكال التّقليديّة للدّيمقراطيّة.

ـ التّركيز على مدى تكريس هذا النّموذج في المجتمع الجزائري خاصّة من خلال التّعديل الدّستوري لسنة 2020 وتسليط الضّوء على آليّات الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

ـ تحليل الكيفيّة الّتي تساهم بها تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في دعم هذا الشّكل من الدّيمقراطيّة من خلال تعزيز الشّفافيّة وتوسيع المشاركة وتفعيل قنوات التّواصل بين المواطن والمؤسّسة.

ـ دراسة دور تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في دعم مُمارسة الدّيمقراطيّة التشاركيّة من خلال عرض النّماذج والتجارب المعتمدة في مختلف القطاعات مثل (وزارة التربية الوطنيّة، المرصد الوطني للمجتمع المدني، الإدارة المحليّة...)

ـ تقييم واقع الدّيمقراطية التشاركيّة الرّقميّة في الجزائر من خلال رصد وتحليل التحديّات الّتي تواجه الدّيمقراطيّة الرّقميّة في الجزائر سواء كانت مرتبطة بالبنية التحتيّة أو الفجوة الرّقميّة والمواطنة الإلكترونيّة.

ـ إستشراف آفاق الإنتقال نحو ديمقراطيّة رقميّة فعليّة قائمة على إشراك المواطن عبر الوسائط التّكنولوجيّة الحديثة في إطار قانوني ومؤسّساتي يضمن الشفافيّة والمساءلة.

أمّا عن أسباب اختيار الموضوع فتتراوح بين الذاتيّة والموضوعيّة، فأمّا الذاتيّة فقد انبثق اختيار هذا الموضوع من إهتمامنا كباحثين قانونيّين بقضايا الإصلاح السيّاسي، والسّعي لفهم أعمق لتقاطع القانون مع التّكنولوجيا في ظلّ التّحوّلات الّتي تشهدها الدّولة الحديثة، بالإضافة إلى ذلك تُعتبر هذه الدّراسة مدخلا لفهم التّحوّل الدّيمقراطي في الجزائر وتقييم واقعه ومستقبله بما ينسجم مع طموحاتنا الأكاديميّة في مجالات الدّيمقراطيّة التشاركيّة وحقوق المواطن ويُعزّز مسارنا العلمي في ميدان القانون العام.

أمّا الأسباب الموضوعية فتتمثّل في كون اختيارنا للموضوع جاء مدفوعا بِعدّة اعتبارات موضوعيّة مرتبطة بالسيّاق الدّستوري والسيّاسي الرّاهن في الجزائر، فالتّعديل الدّستوري لسنة 2020 أدخل مفاهيم جديدة تتعلّق بالدّيمقراطيّة التشاركيّة ممّا يستدعي دراسة علميّة تقيّم مدى قابلية تجسيدها على أرض الواقع، كما أنّ بروز تكنولوجيا الإعلام والإتّصال كأداة فعّالة لتقويّة العلاقة بين المواطن والدّولة

يستدعي تحليلا قانونيّا لأدوار هذه التّكنولوجيا في دعم المشاركة السيّاسيّة، ويُضاف إلى ذلك ندرة الدّراسات الّتي تناولت موضوع الدّيمقراطيّة الرّقميّة من منظور قانوني ومؤسّساتي داخل المجتمع الجزائري، مِمّا يجعل هذه الدّراسة تُشكّل إضافة علميّة.

بالرّغم من أهميّة الموضوع وحداثته إلاّ أنّ معالجته لم تَخلُ من جملة من الصّعوبات ولعلّ أبرزها قِلّة المراجع المُتخصّصة الّتي تناولت موضوع الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال بشكل متكامل.

إنطلاقا من مُستجّدات النِّظام الدّستوري الجزائري وجملة التّحوّلات الرّقميّة الّتي فرضت نفسها على النّماذج الدّيمقراطيّة التّقليديّة تتمحور إشكاليّة الدّراسة في كيفية مساهمة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر في ظلّ ما تُتِيحه الثّورة الرّقميّة من خدمات وما تفرضه من تحديّات.

تتفرّع عن هذه الإشكاليّة مجموعة من التساؤلات الفرعيّة أهمّها:

ـ ما مدى تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في النّصوص الدّستوريّة الجزائريّة؟

ـ ماهي آليات تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال؟

ـ ما أبرز التحديّات الّتي تواجه تجسيد هذا النّموذج في الواقع الجزائري؟

نظرا لطبيعة الموضوع وما يطرحه من مفاهيم قانونيّة فقد تمّ الإعتماد على المنهجين الوصفي والتّحليلي، حيث يقتضي وصف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة المنهج الوصفي، بينما يتيح المنهج التّحليلي تحليل النّصوص القانونيّة والدّستوريّة ذات الصِّلة بالموضوع وكذا تتبّع تطوّرها وربطها بمستجدّات تكنولوجيا الإعلام والإتّصال من أجل استخلاص مدى مساهمة هذه الأخيرة في تفعيل المشاركة وصنع القرار العمومي.

لقد تمّ تقسيم موضوع الدّراسة إلى فصلين أساسيّين، حيث خُصّص الفصل الأوّل إلى الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بين التّنصيص الدّستوري وحتميّة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال، وقد تمّ الوقوف عليه من خلال مبحثين، حيث خُصّص المبحث الأوّل للتّنصيص الدّستوري للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020، في حين خُصّص المبحث الثّاني للتّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة ودوره في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

أمّا فيما يخص الفصل الثّاني فقد تمّ الوقوف من خلاله على واقع الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال وذلك في مبحثين اثنين حيث تناول المبحث الأوّل مساعي تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال، بينما خُصّص المبحث الثّاني لتحديّات وآفاق تطبيق الدّيمقراطيّة الرّقميّة.

الفصل الأوّل:

الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بين التّنصيص الدّستوري

و حتميّة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

الفصل الأوّل: الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بين التّنصيص الدّستوري وحتميّة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

أصبحت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من المفاهيم المحوريّة في الفكر السيّاسي المعاصر، حيث تجاوزت النّماذج التّقليديّة للدّيمقراطيّة التّمثيليّة لتفتح المجال أمام مشاركة أوسع وأكثر فعاليّة للمواطنين في عمليّة اتّخاذ القرار، وفي ظلّ التّحوّلات السيّاسيّة والدّستوريّة الّتي شهدتها العديد من الدّول، برزت الحاجة إلى تعزيز هذه المشاركة من خلال آليّات جديدة تستند إلى الشّفافيّة والمساءلة والإنخراط المباشر للمجتمع في الشأن العام.

وجاء التّعديل الدّستوري لسنة 2020 في الجزائر تبعا لذلك كخطوة لتعزيز مبدأ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بما ينسجم مع تطوّرات العصر، لكن تفعيل هذا المبدأ يظلّ مرتبطا بالتطوّر التّكنولوجي خصوصا في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتّصال الّتي أصبحت تُعدّ أداة حيويّة لتمكين المواطنين من التّعبير عن آرائهم، والمساهمة في صيّاغة السيّاسات العامّة ورصد أداء المؤسّسات.

وبناء على ذلك يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضّوء على التّنصيص الدّستوري للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020 في المبحث الأوّل والتطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة ودورها في تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في المبحث الثّاني.

المبحث الأوّل: التّنصيص الدّستوري للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

برزت الحاجة إلى مُناقشة الدّيمقراطيّة التّشاركيّة كضرورة مُلحّة في ظلّ التّحوّلات السيّاسيّة والإجتماعيّة الّتي عَرَفتها المجتمعات الحديثة لاسيما في ظلّ تزايد الحاجة إلى مشاركة فعّالة للمواطنين في تسيير الشّؤون العامّة، ولم يَعُد التّصويت وحده يُمثّل جوهر المشاركة بل أصبح المواطن شريكا في اتّخاذ القرار وتحديد التّوجّهات السيّاسيّة.

ومن هذا المنطلق سيتمّ الوقوف في المطلب الأوّل على توضيح المفاهيم الأساسيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة، بينما سيتمّ تخصيص المطلب الثّاني للآليّات الدّستوريّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

المطلب الأوّل: صُنْع القرار التّشاركي في ظلّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وفق التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

تُعدّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من أبرز المفاهيم الحديثة الّتي تهدف إلى تعزيز مشاركة المواطن في الحياة العامّة، وعلى هذا الأساس فإنّ فهم موضوع الدّيمقراطيّة يقتضي بداية تعريف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وخصائصها وكذا أهدافها وهو ما سيتمّ التطرّق إليه في الفرع الأوّل من هذا المطلب، أمّا الفرع الثّاني فسيتمّ تخصيصه لمعرفة كيفيّة صُنع القرار التّشاركي.

الفرع الأوّل: مفهوم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

تجدر الإشارة إلى أنّ مفهوم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة قد حُظي باهتمام العديد من الباحثين، ويُعتبر التطرّق إلى هذا المفهوم أمرا ضروريّا لفهم مقصود الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وهذا ما سيتمّ توضيحه فيما يلي:

أوّلا/ تعريف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة:

تُعتبر الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من المفاهيم الحديثة الّتي تُعزّز مشاركة المواطن في اتّخاذ القرار، ولفهم هذا الموضوع بدقّة سيتمّ التطرّق إلى تعريف هذا المفهوم لغة واصطلاحا.

أ- التعريف اللغوي للديمقراطية التشاركية:

ينطلق فهم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لغويا من تحديد دلالة كل من مصطلحي الدّيمقراطيّة والتّشاركيّة كل على حدة.

1 ـ تعريف الدّيمقراطية لغة:

الدّيمقراطيّة هي كلمة ذات أصل إغريقي، حيث كان مصدرها الأصلي اليونان القديم، وهي مُركّبة من مصطلحين: الأوّل Démos بمعني الشّعب والثانيّة Kratos بمعنى السّلطة والقوّة، وهذا ما قصده اليونان لهذه الكلمة.[1]

2ـ تعريف التشاركية لغة :

هي إسم مؤنث منسوب إلى تشارك **وهي** مصدر صناعي من تشارُك: جمعية تعاونيّة تعتمد على تحقيق التعاون وتبادل المعونات والمشاركة في العمل وتتمّ عبر طريق وضع رؤوس الأموال الفرديّة في تشاركيَّات تعود بالمنفعة على الجميع[2].

ب: التعريف الإصطلاحي للديمقراطية التشاركية:

لقد تعدّدت التّعاريف حول الدّيمقراطيّة التّشاركيّة ومن بينها تعريف الباحث الجزائري الدّكتور صالح زيّاني بأنّها: "مفهوم مرتبط بالمجتمع المفتوح الدّيمقراطي وهو مكوّن أساسي من مكوّنات التّنمية البشريّة، ويسعى من أجل تحقيقها برنامج الأمم المتّحدة الإنمائي وهي تعني بشكل بسيط أن يَكون للمواطنين دورا في صناعة القرارات الّتي تُؤثّر في حياتهم"[3].

كما عُرّفت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة على أنّها "مجموعة من الأساليب والآليّات الّتي تسمح بالإشتراك الفعلي للمواطنين في تسيير الشّؤون المحليّة، ويَعُود نشأة هذا المفهوم إلى الفيلسوف الألماني جوزقن برماس في بحثه حول الدّيمقراطيّة في الفضاء العام، وكان يرى فيه بديلا أو مكمّلا للدّيمقراطيّة التّمثيليّة، ثمّ ظهر في الستّينات بالولايات المتّحدة الأمريكيّة في خضم الإنتقادات الموجّهة للدّيمقراطيّة اللّيبيراليّة وسلبيّاتها لدى المسار الجديد الّذي كان يرى أنّ الأفراد يُعاملون كمستهلكين، و إنّه يجب تشجيعهم ليصبحوا مواطنين فعّالين بواسطة الدّيمقراطيّة التّشاركيّة"[4].

وترى الباحثة بورجوس فينيا أنّ "الدّيمقراطيّة التّشاركيّة مرادفة لمفهوم الحكم الذّاتي من خلال تركيزها على الجانب المحلّي للعمليّة السيّاسيّة، فهي ترى أنّ مفهوم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة يشير إلى

---

[1]ـ أشارت إليه شيماء نجيمي وخضرة نجيمي، دسترة الديمقراطية التشاركية في ظل الدستور 2020، مذكّرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص دولة ومؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، سنة2022/2021، ص08.

[2] ـ أشارت إليه فريدة مزياني ونسيم رشاشي، "الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العملي "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة 1ـ الحاج لخضر، المجلّد السّادس، العدد الأول، 2019، ص23.

[3]ـ أشارت إليه خليفي وردة، **"**آليات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلّة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، المجلّد العاشر، العدد الثاني، سنة 2023، ص363.

[4]ـ أشار إليه عبد الله نوح، "مبدأ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في نظام البلديّة الجزائري"، مجلة البحوث، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد الثاني عشر، سنة 2018، ص12.

نشاط معيّن يرتبط بمجالين أساسيّين، الأوّل سيّاسي ويُبرَز من خلال إهتمام المواطنين بالمجال السيّاسي، والفضاء الثّاني هو المجال الإقتصادي من خلال التّفكير الجماعي لكيفيّة تحقيق أحسن تنميّة إقتصاديّة محتملة لإقليم ما"[1].

ثالثا/ خصائص الدّيمقراطيّة التّشاركيّة:

تتميّز الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بمجموعة من الخصائص تتمثّل فيما يلي:

سماح الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بالحوار مع السّلطات وتدعيم الرّوابط الإجتماعيّة وتُشجّع العمل الإجتماعي وتُعزّز ديمقراطيّة العمل العمومي كما تُمكّن من بناء الهويّة الوطنيّة[2]، وتقوم الدّيمقراطيّة التّشاركية بإتاحة تعاون النُّخب السيّاسية فيما بينها، وإحترام الشّرعيّة، فالشّرعيّة القائمة من خلال التّشارك لا يَشعر أي طرف فيها بالإقتصاد أو التّهميش وتسعى لأنْ يشارك المواطن في صناعة القرار ويُؤثّر به مباشرة، وتتّسم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة أيضا بالتّفاعل المباشر والنّشط بين المواطنين وتسعى إلى إيجاد حلول مناسبة للصّعوبات المطروحة محليّا[3].

الفعاليّة الّتي بدونها لا يمكن لأي نظام أو مشروع أن ينجح، فالفعاليّة شرط أساسي لكلّ عمل يراد له تحقيق أهدافه، والدّيمقراطيّة التّشاركيّة تُثري العمليّة الإخباريّة، فهي مُكمّلة للدّيمقراطيّة التّمثيليّة وليست بديلا عنها وتُساهم في دمج المواطن وتعزيز دوره في الحياة السيّاسيّة[4].

رابعا: أهداف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة:

تتمثّل أهداف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة فيما يلي:[5]

ـ تهدف إلى تفعيل مساهمة المواطن في عمليّة صنع القرار، فهي عبارة عن قناة تصاعديّة تنازليّة للتّواصل بين السُّلطة والمواطن.

ـ تُستعمل لتعريف المواطن بوجهة النّظر الحكوميّة وفلسفتها وحكم الإمكانيّات المتوفّرة والإطار الإستراتيجي للعمل الحكومي.

---

[1]ـ أشارت إليه يمينة حنّاش، إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، تخصص سلطة سياسية وحوكمة محلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3، سنة 2020/2019، ص51.

[2]ـ سارة دباغي، "مقومات الديمقراطية التشاركية وسبل تكريسها في الجزائر تحقيقا للتنمية المحلية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة الجزائر03، المجلد السابع، العدد الأول، سنة 2023، ص 57.

[3]ـ جمال قتال ونذير شوقي، "الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية "، مجلة مدارات سياسية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول، سنة 2019، ص 62.

[4]ـ سعاد شليغم، مطبوعة مقياس الدّيمقراطية التشاركيّة والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، سنة2022/2021، ص 37.

[5]ـ فريحة زنبط، " تكريس الديمقراطية التشاركية قانوني البلدية 10/11 والولاية 07/11 "، المجلّة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي، الأغواط، المجلد الأول، العدد الرابع، سنة 2018، ص 79.

ـ تؤدّي المشاركة الحقيقيّة والفعّالة إلى كسب ثقة المواطنين، الأمر الذي يُولِّد فيهم الإستعداد النّفسي وتنظيم أنفسهم في هيئات مجتمعة تساند في البرامج التنمويّة للحكومة.

ـ تُحفّز مشاركة أفراد المجتمع على المبادرة وفتح باب التّعاون مع الجهات الرّسمية ودعمها، وإحداث ثقة بين المواطنين والإدارة.

ـ تُؤدّي المشاركة الحقيقة والفعّالة إلى تعلّم المواطنين عن طريق الممارسة فيتعلّمون كيف يحلّون مشكلاتهم واستغلال مواردهم.

يبقى الهدف الأساسي من الدّيمقراطيّة التّشاركيّة هو مدى الأهميّة الإقتصاديّة والإجتماعيّة والثّقافيّة المنتظَرة من إشراك المواطنين مباشرة في تقديم المقترحات إلى السّلطات المركزيّة بشكل عام والإقليميّة والمحليّة على وجه الخصوص، خاصّة وأنّ للجزائر تجربة مُعتبَرة مع الدّيمقراطيّة التّمثيليّة في صورة المجالس الشّعبيّة الّتي لها الدّور الهام في سَنِّ القوانين بالنّسبة للبرلمان وفي اقتراح المشاريع في المجالات المختلفة بالنّسبة للمجلس الشّعبي الولائي والمجلس الشّعبي البلدي.

إلّا أنّ المشاريع بالنّسبة للقوانين أو بالنّسبة للبرامج الإجتماعيّة والإقتصاديّة والثقافيّة المقترحة على هذه الهيئات ليس للمواطنين الدّور الكبير في تهيئتها إلاّ من خلال الخبراء المتَخصّصين في هذه المجالات والّذين يهتمّون أكثر بجوانبها الفنيّة والتّقنيّة عند إعدادهم لها[1].

الفرع الثاني: كيفيّة صُنع القرار التّشاركي في التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

شكّل التّعديل الدّستوري لسنة 2020 نقطة تَحوّل في مسار الإنتقال من صنع القرار الإنفرادي إلى نهج تشاركي يُشرك مختلف الفاعلين، وعلى هذا الأساس سيُسلّط هذا الفرع الضّوء على مظاهر هذا التحوّل ويُبيّن الفرق بين مفهومي صنع القرار واتّخاذ القرار.

أوّلا/ تعريف صنع القرار:

تُعرّف عمليّة صُنع القرار على أنّها "جوهر العمليّة الإداريّة في المؤسّسات، وتُعتبَر عمليّة صنع القرارات الجيّدة عمليّة حرِجة في الإدارة، كما أنّ عمليّة إختيار البديل الموضوعي الأنسب تتأثّر بعوامل بيئيّة منها ما هو مُؤكَّد حدوثها ومنها ما هو غير معروف أو يُحتمل حدوثها في المستقبل"[2].

---

[1]ـ محمد بوسلطان ونصر الدين بوسماحة، "مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، مجلة القانون، المجتمع والسلطة، رقم 01، سنة 2012، ص 105.

[2]ـ طارق عبد الرؤوف عامر وإيهاب عيسى المصري، صناعة واتخاذ القرار، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، سنة 2020، ص ص37، 38.

ثانيا/ مظاهر صنع القرار التّشاركي في التّعديل الدّستوري لسنة 2020:

تضمّنت الفقرة الأولى من ديباجة التّعديل الدّستوري لسنة 2020 النّص على أنّ الشّعب الجزائري حُرّ ومصمّم على البقاء حرّا، مِمّا جعل المؤسّس الدّستوري يَعترف له بذلك منذ عقود طويلة إلى غاية اليوم.

وذَكرت الفقرة العاشرة من ديباجة التّعديل الدّستوري لسنة 2020 أنَّ الشّعب الجزائري يُعبّر عن حِرصه لترجمة طموحاته في الدّستور بإحداث تحوّلات إجتماعيّة و سيّاسيّة عميقة من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سِلميّا من خلال الحراك الشعبي الّذي انطلق في 22 فبراير2019، كما ذكرت الفقرة الحادي عشر وما بعدها أنّ الشّعب قد ناضل من أجل الدّيمقراطيّة، وإنّه يَعزم على تبنّي مؤسّسات أساسها مشاركة المواطنين والمجتمع المدني والجاليّة بالخارج في تسيير الشّؤون العموميّة وتحقيق العدالة والمساواة وضمان حريّة الأفراد في دولة جمهوريّة وديمقراطيّة وضمان الحريّات الدّيمقراطيّة للمواطن ومحاربة الفساد والوقاية منه.

كما تضمّن الفصل الثّاني من الباب الأوّل من التّعديل الدّستوري في مادّته السّابعة النّص على أنّ الشّعب مصدر كلّ سلطة، في حين نصّت المادّة العاشرة منه على أنْ تَسهر الدّولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشّؤون العموميّة[1].

ثالثا/ تعريف إتّخاذ القرار:

يُعتبر القرار الإداري نتاج العمليّة الإداريّة وجوهرها، ويُعرّف على أنّه سلوك أو تصرّف واع منطقي وذو طابع إجتماعي، ويُمثّل الحل أو التّصرّف أو البديل الّذي تمّ اختياره على أساس المفاضلة بين عدّة بدائل وحلول ممكنة ومتاحة لحلّ مشكلة[2].

ويُمكن تحديد الأساس الحقيقي لعمليّة إتّخاذ القرارات من خلال قدرتها على تحقيق الأهداف الإداريّة والتوجّهات، حيث أنّ وضع الأهداف الإداريّة هو الوظيفة الأولى في عمليّة إتّخاذ القرار وإنجاز الأهداف ويُمثّل قمّة الذّروة أو الغاية الأسمى في إعطاء عمليّة اتّخاذ القرار المعنى والأهميّة، نظرا

[1]- عز الدين بلهداجي ومحمد صديقي، الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري لسنة 2020، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2024/2023، ص57.

[2]- الأخضر عزي وحسان بوبعاية، " صنع واتخاذ القرار في ضوء علم الاجتماع التنظيمي "، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة المسيلة، الجزائر، المجلد الأوّل، العدد الثالث، سنة 2013، ص 71.

لدورها البالغ في تحقيق الأداء الفعّال والمتميّز، وهذا لا يتأتّى إلاّ بوجود قرارات فعّالة ورشيدة يُمكِنها أنْ تُساهم بصفة مباشرة في عمليّة تحسين الأداء[1].

رابعا/ الفرق بين مفهومي صنع القرار واتّخاذ القرار:

لتوضيح الفرق بين مفهومي صنع القرار واتّخاذ القرار، لابُدّ من عرض مراحل صنع القرار والّتي تبدأ بمرحلة تحديد المشكلة وتعيين الإنحراف ثمّ جمع المعلومات ذات الصّلة إلى تشخيص المشكلة وتحليلها، تحديد جذور المشكلة على وجه الدّقة، تحديد المصادر والتّقييدات، تقييم البدائل واختيار الحل البديل والأنسب، إنشاء معايير للحلول النّاجحة، إستنباط وتطوير الحلول البديلة، تنفيذ القرار، مراقبة التّغذية الإسترجاعيّة والإشراف عليها.

إنّ اتّخاذ القرار يأتي كمرحلة حاسمة من ضمن مراحل صُنع القرار وغالبا ما يُشار إليه بمرحلة إختيار البديل المناسب فهو نتاج عمليّة صنع القرار ذاتها، كما لا يجب النّظر إلى عمليّة صنع القرارات على أنّها عمليّة فرديّة يقوم بها شخص معيّن أيّا كان موقفه أو مكانته في الهيكل الإداري للتّنظيم حتى لوكان القرار قد صدر في صورته النّهائية من قبل فرد، بينما اتّخاذ القرار لا يعني أكثر من العمل الّذي يقوم به القائد أو الرّئيس للقرار أي المرحلة الأخيرة في عمليّة صنع القرار[2].

خامسا/ من إتّخاذ القرار الإنفرادي إلى صنع القرار التّشاركي:

يتمثّل الجانب التّنفيذي للقرار في الإمتياز المعترف به للإدارة في اتّخاذ قرارات تُنفّذ دون اللّجوء إلى القاضي، حيث يتمّ تنفيذ هذه القرارات تطبيقا لمبدأ "إمتياز الأسبقيّة"، وهذا يعني أنّ الإدارة لها السّلطة في اتّخاذ قرارات إداريّة تُنفّذ مباشرة وبصفة آليّة، فاتّخاذ القرارات الإداريّة يُعتبر إمتيازا من إمتيازات السّلطة العموميّة وتهدف إلى تحقيق الصّالح العام، كما يُمكن الطّعن في هذه القرارات أمام الجهات القضائيّة المختصّة في حالة ما إذا تمّ اعتبارها غير مشروعة[3].

وتحقيقا للدّيمقراطيّة في اتّخاذ القرارات الفعّالة يُشارك المواطن بدوره في صنع القرار المحلّي ليُتّخذ بذلك القرار عبر مرحلتين، حيث تتمثّل المرحلة الأولى في مرحلة صنع القرار، أمّا المرحلة الثّانية

---

[1]- مهملي بن علي، "متخذ القرار الرشيد وتأثيره على فعالية تقييم الأداء الوظيفي داخل المؤسسة "، مجلة الرواق، المركز الجامعي غليزان، العدد الثالث، سنة 2016، ص 131.

[2] - عزيرو راشدة، "المشاركة في صنع القرار وسبل تفعيلها "، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، على الرابط http://iefpedia.Com /arab / ?p=14857، تاريخ الإطلاع: الجمعة 2 ماي 2025، ساعة الاطلاع 14:44،ص02.

[3]- لباد عبد الناصر، الأساسي في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار المجلد للنشر والتوزيع، الجزائر، سنة 2011، ص ص181، 180.

فتتمثّل في مرحلة اتّخاذ القرار، ويندرج دور المواطن في المرحلة الأولى فهي تقوم على كسب الرّأي العام واستشارته في بيئة ديمقراطيّة.

لم يَعد صنع القرار المحلّي حِكرا على الإدارة المحليّة، خاصّة وأنّ هذه القرارات تُخاطب المواطن مباشرة، فيكون بذلك النّشاط العمومي الإطار الّذي يسمح للمواطن بالمشاركة في تسييره ليُصبح عملا قانونيّا تضعه السّلطة العامّة بالإشتراك مع المجتمع المدني وليس مجرّد قرار يوضع بصفة إنفراديّة من طرفها ليكون أكثر واقعيّة وقابليّة للتّنفيذ[1].

المطلب الثاني: آليّات الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

شهدت الجزائر مع التّعديل الدّستوري لسنة 2020 تحوّلا ملحوظا في مسار تعزيز الدّيمقراطيّة، حيث تمّ إدراج مبادئ تَهدِف إلى إشراك المواطن بصفة مباشرة، ولم يَعد يَقتصر على آليّات الدّيمقراطيّة التّمثيليّة، بل تَوسّع ليشمل ما يُعرف بالدّيمقراطيّة التّشاركيّة، و هو ما سيتمّ توضيحه من خلال هذا المطلب في ثلاث فروع على التّوالي، حيث سيُخصّص الفرع الأوّل إلى الآليّات السيّاسية للدّيمقراطيّة التّشاركيّة، أمّا الفرع الثّاني فسيُخصّص إلى الآليّات الإجتماعيّة ،في حين يتطرّق الفرع الثّالث لتمكين الدّيمقراطيّة الّتشاركيّة لدى الأفراد من خلال المشاركة الإلكترونيّة.

الفرع الأوّل: الآليّات السّيّاسيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

أعطى التّعديل الدّستوري لسنة 2020 الحماية القانونيّة والدّستوريّة لمبدأ المشاركة السّيّاسيّة من خلال نصوصه، خاصّة وأنّه أسمى القوانين، حيث إشتمل على عِدّة آليّات سيّاسيّة للتّعبير عن الدّيمقراطيّة التّشاركيّة كالإستفتاء والإنتخابات والأحزاب السيّاسيّة، وسيتم توضيح هذه المفاهيم من خلال هذا الفرع.

أوّلا/ الإستفتاء والإنتخاب:

يُعدّ الإستفتاء من أهم الآليّات السيّاسيّة لتكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة، ويُعرّف على أنّه "عرض موضوع هام على الشّعب لأخذ رأيه فيه بالموافقة أو بالرّفض"[2].

وتُعرّف الإنتخابات على أنّها "الوسيلة الّتي بموجبها يَختار المواطنين الأشخاص الّذين يُسند إليهم مهام مُمارسة الحكم، وهي مجموعة الإجراءات الّتي تسمح لأفراد المجتمع المشاركة في عمليّة إتّخاذ

---

[1]- دليلة بوراي، "عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلّد السابع عشر، العدد الأوّل، سنة 2018، ص621.

[2]- يسين دهان ومحمد كديد، النظام القانوني للإستفتاء في الجزائر، مذكّرة مقدّمة لاستكمال متطلّبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، سنة 2021/2020، ص ص 9،10.

القرار، وتُعدّ أداة من أدوات بناء النُّظم الدّيمقراطيّة المرتبطة بالتّداول السِّلمي للسُّلطة، وإفساح المجال لحريّة الرّأي والتّعبير"[1].

ولقد نصّت الفقرتين الثّانية والثّالثة من المادّة الثّامنة من التّعديل الدّستوري لسنة 2020 على أنْ يُمارس الشّعب سيّادته بواسطة المؤسّسات الدّستوريّة الّتي يختارها، ويُمارس الشّعب هذه السيّادة أيضا عن طريق الإستفتاء وبواسطة ممثّليه المُنتخَبين، فعبارة " يختارها" وعبارة "ممثّليه المنتخبين" للدّليل على تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في نصوص التّعديل الدّستوري لسنة 2020، فلكلّ مواطن تتوفّر فيه الشّروط القانونيّة في أن يَنتخب وأن يُنتخب وهذا طبقا للمّادة 56 من التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

ونصّت المادّة التّاسعة من التّعديل الدّستوري لسنة 2020 على أنْ يَختار الشّعب لنفسه مؤسّسات غايتها..."وهنا تظهر المشاركة في اتّخاذ وصناعة القرارات، فتلبيّة حاجات الشّعب تساهم في تجسيد الدّيمقراطية واعتبارها من بين أهمّ المهام الخاصّة بالمؤسّسات الدّستورية في الدّولة.

ثانيا/ الأحزاب السيّاسيّة:

تنوّعت تعاريف الأحزاب السيّاسيّة بحيث لا يوجد هناك تعريف متّفق عليه من طرف الباحثين، ومن جملة هذه التّعاريف نجد تعريف جون بونوا، حيث "يَعتبر الحِزب السيّاسي تجمّعا مُنظّما بقصد المساهمة في تسيير المؤسّسات والوصول إلى السُّلطة السيّاسيّة العليا في الدّولة لتطبيق برنامجه وتحقيق مصالح أعضائه"[2].

ولقد أقرّت المادّة 57 من التّعديل الدّستوري لسنة 2020 الحق في إنشاء الأحزاب السيّاسيّة، حيث نصّت على أنّه لا يجوز تأسيس الأحزاب السيّاسيّة على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو جنسي أو مهني أو جهوي، كما لا يُمكن التذرّع بهذا الحق لضرب الحريّات الأساسيّة، والقيم والمكوّنات الأساسيّة للهويّة الوطنيّة، والوحدة الوطنيّة، وأمن التّراب الوطني واستقلال البلاد، وسيّادة الشّعب وكذا الطّابع الدّيمقراطي والجمهوري للدّولة.

ونصّت المادّة 58 من التّعديل الدّستوري لسنة 2020 على استفادة الأحزاب السيّاسيّة المعتمدة من حريّة الرّأي والتعبير و الإجتماع والتّظاهر السِّلمي، ومن حيّز زمني في وسائل الإعلام العموميّة يتناسب مع تمثيلها على المستوى الوطني، وتمويل عمومي عن الاقتضاء يُحدّده القانون حسب تمثيلها.

---

[1]- فيروز طواهر، النظام الإنتخابي ودوره في تعزيز المشاركة السياسية - الإنتخابات التشريعية2021، مذكّرة تخرّج لاستكمال متطلّبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021، ص ص8،9.

[2]- نجاة بلعكرمي، الإدارة المحليّة بين التّمثيل السيّاسي والتّمثيل الإداري ،بلدية الرقاصة أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية، تخصّص تسيير وإدارة الجماعات المحليّة، قسم العلوم السياسية، كليّة الحقوق والعلوم السيّاسيّة، جامعة مولاي الطاهر، سعيدة ، سنة 2017/ 2018، ص 30.

ثالثا/ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة المحليّة:

تُعتَبر الدّيمقراطيّة التّشاركيّة المحليّة أحد أوجه الدّيمقراطيّة المحليّة الّتي تشير إلى التّأكيد على المشاركة المستمرّة في المناقشات وفي شؤون الجماعات المحليّة وفي ضبط السيّاسات المحليّة، وبذلك تتعدّى الدّيمقراطيّة التّشاركيّة حقَّ المواطنين في اختيار مُمثّليهم إلى حق السّكان في الإعلام و الإستشارة والتّشاور والمشاركة واتّخاذ القرار[1].

وقد نصّت المادّة 16 الفقرة 03 من التّعديل الدّستوري 2020 على:"...تُشجّع الدّولة الدّيمقراطيّة التّشاركيّة على مستوى الجماعات المحليّة، لاسيما من خلال المجتمع المدني"، ونصّت المادّة 18 منه على: "تقوم العلاقات بين الدّولة والجماعات المحليّة على مبادئ اللاّمركزية وعدم التّركيز"، ونصّت المادّة 19 وفقا لنفس التّعديل الدّستوري على:" يُمثّل المجلس المنتخَب قاعدة اللاّمركزية، ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة".

كما أنّ دسترة الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بعد إنجاز والحفاظ على هذه المسألة في التّعديل الدّستوري لسنة 2020 تُعتبَر إنجازا تشريعيّا هامّا يَعكس مسايرة التّطوّرات الّتي عرَفتها منظومة حقوق الإنسان في العالم، ولا شكَّ أنّها آليّة تَزيد من كفاءة النّظام الدّيمقراطي في الجزائر، وتُساعد في ترقيّة مستوى النُّضج السيّاسي داخل المجتمع المحلّي[2].

الفرع الثّاني: الآليّات الإجتماعيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.

يُشكّل إشراك المواطنين في الحياة العامّة أحد مؤشّرات الدّيمقراطيّة الفعليّة، وفي ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020 تَعزّزت مبادئ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر مِمّا أتاح للمواطنين إمكانيّات أوسع للمشاركة في صُنع القرار، وقد برَزت عِدّة آليّات تَدعم هذا التّوجه منها حُرّيّة تأسيس الجمعيّات وحُرّيّة الإعلام و الإجتماع العمومي وحق التّظاهر، وتأتي هذه الوسائل كجسور تُتيح لهذه الفئات التّعبير عن مطالبها والمساهمة في رسم السّيّاسات العّامة.

أوّلا/ الجمعّيات:

"تُعتَبر الجمعيّات مُنظمّات إجتماعيّة لا تهدف إلى الرّبح، ويقوم العمل فيها على أساس تطوّعي، وتَهدف إلى تقديم خدمات عديدة ومتنوعة يحتاج إليها المجتمع، ويُطلق على هذه الأخيرة في الولايات

---

[1]- سهام حروري، " الديمقراطية التشاركية المحلية: مقاربة مفاهيمية "، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، المجلد العاشر، العدد الثاني، سنة 2015، ص ص 37،38 .

[2]- سي محمد بن زرقة، الآليات الديمقراطية التشاركيّة في الإدارة المحليّة الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، سنة 2017/2016، ص 168.

المتّحدة الأمريكية باسم القطاع الثّالث على أساس أنَّ الدّولة هي القطاع الأوّل والقطاع الخاص الهادف إلى الرّبح هو القطاع الثّاني، كما تُعتبَر هذه الأخيرة واسطة العقد بين الفرد والدّولة"[1].

وقد تنوّعت الجمعيّات من جمعيّات وطنيّة وأخرى محليّة وكلُاًّ منهما هي بمثابة هيئات ومؤسّسات تَنشأ بمقتضى القانون، حيث يُمكننا القول بأنّ الجمعيّات الوطنيّة هي مؤسّسات أو هيئات تَنشأ وفقا لنصِّ الدّستور أو القانون أو بمقتضى القانون أو بمقتضى مرسوم، وتَتحدّد مهامها من خلاله كالمؤسّسات المعنيّة بحقوق الإنسان، وتتمتّع بصلاحيّة إستشاريّة، كما أنّها تَنشُط على المستوى الوطني وقد تكون لها فروعا على المستوى المحلي، أمّا الجمعيّات المحليّة فهي ذات الطّابع المحلّي وتُعدّ هي الأخرى هيئات تَنشأ بمقتضى القانون غير أنّها تَنشط على المستوى المحلّي.

تَملكُ الجمعيّات دورا مُهمّا في الدّيمقراطيّة التّشاركيّة حيث تُعدّ من أهمّ الفواعل الأساسيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة، فهي تُتيح الفضاء الأنسب لمشاركة المواطن بالحضور والتّدخّل ولها دور رقابي في مكافحة الفساد، وإنْ كانت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة هي الأداة المُثلى لمحاربة الفساد بكلّ أنواعه وفي أداء دورها الرّقابي تقوم على مُرتكزات منها المشاركة في صيّاغة القرار، فإنّه ينبغي لها المشاركة الفعليّة بحضورها الدّائم ومساهمتها وأيضا التّوعيّة والتّحسيس من خلال حملات مقصودة[2].

ثانيّا/ حريّة الإعلام:

بعد الإستقلال الجزائري حاولت الجزائر إسترجاع ممتلكاتها من خلال سِيّاسة التّأميم، خاصّة فيما يتعلّق بالقطاع السّمعي البصري الّذي استرجعته الجزائر من أيادي المُعمّرين وحاولت عبر دساتيرها تكريس هذا النّوع من الحريّة، فقد جاء أوّل دستور جزائري عام 1963 لينُص على حريّة الصّحافة وحُريّة التّعبير في المادّة 19 منه، وبالرّغم من ذلك إلا أنّ الإعلام في هذه الفترة بقي جامدا بسبب سيطرة الحزب الواحد على المؤسّسة الإعلاميّة أو عن طريق وزارة الإعلام[3].

يُمكّن الإعلام الجماعات المحليّة من وضع المعلومات المتعلّقة بتسيير الشّؤون المحليّة على ذمّة العموم، وهي مرحلة أوّليّة لكلّ عمل تشاركي، وإنجاح هذا الأخير قائم على تحقيق التّواصل بين أطراف

---

[1]- أشار إليه عبد القادر شكايم وسعودي عبد الحكيم، الجمعيات ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر، سنة 2019 /2020، ص31.

[2]- جنيدي مبروك، "الجمعيّات المحليّة كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلّد الثّاني عشر، سنة 2020، ص ص 191،189،188.

[3]- وليد عباد، "تكريس حرّية الإعلام في دساتير المغرب العربي، مخبر الحقوق والحريّات في الأنظمة المقارنة"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس، سنة 2018، ص5.

العمليّة السيّاسيّة، ولتسهيل ذلك وجب أنْ يكون الإعلام مرتكزا أساسيّا لتحقيق الدّيمقراطيّة التّشاركيّة، ولكي تكون المشاركة الفعليّة مُمكِنة ينبغي تحقيق حدٍّ أدنى من الشّفافيّة[1].

وقد نصّت المّادة 54 من التّعديل الدّستوري لسنة 2020 على أنّ: حُريّة الصّحافة المكتوبة والسّمعيّة البصريّة والإلكترونيّة مضمونة، وتتضمّن هذه الأخيرة حُريّة الصّحافة على وجه الخصوص، حريّة تعبير وإبداع الصّحفيّين ومتعاوني الصّحافة وحقّ الصّحفي أيضا في الوصول إلى مصادر المعلومات في إطار إحترام القانون المهني، إضافة إلى ذلك الحق في حماية إستقلالية الصّحفي والسّر المهني وكذلك الحق في إنشاء الصّحف والنّشريّات بمجرّد التّصريح بذلك، كما أنّ هذه المادّة تضمّنت الحق في إنشاء قنوات تلفزيونيّة وإذاعيّة ومواقع وصحف إلكترونيّة ضمن شروط يُحدّدها القانون.

وتُحقّق حريّة الإعلام مزايا كثيرة ومصالح مُتعدّدة منها إبلاغ النّاس بالأخبار المحليّة والعالميّة، ونشر الثّقافة والعلم والتّقنيّة الحديثة، ورفع مستوى الوعي العام، وذلك للتّمكين من التّعبير عن الرّأي وإتاحة معرفته للآخرين مع ما يمكن أن يؤدّي إليه ذلك من تدارك أخطاء السّلطة وكشف الحلول للمشاكل العامّة[2].

ثالثا/ الإجتماع العمومي والتّظاهر:

تُعدّ حرّيّة الإجتماع العمومي من أهمّ الحّريّات السيّاسيّة الّتي تُبنى عليها الأنظمة الدّيمقراطيّة، على اعتبار أنّها من أهمّ الحرّيّات الأساسيّة الّتي تضمّنتها مختلف صكوك واتّفاقيّات حقوق الإنسان، ولقد عرّفها الفقيه هوريو على أنّها: "تجمّع مؤقّت لعدد من الأشخاص بناء على تدبير أو تنظيم سابق، بغية سماع وعرض الأفكار أو تبادلها من أجل الدّفاع على الآراء أو المصالح المشتركة"[3]. كما عرّفها مجلس الدّولة الفرنسي في قضيّة Delmotte سنة 1915 على أنّها "تَجمّع مؤقّت يربط مجموعة من الأفراد بهدف عرض الآراء والأفكار للّتشاور من أجل الدّفاع عن مصالحهم"[4].

وقد نص التّعديل الدّستوري لسنة 2020 في المادّة 52 منه على أنّ حُرّيّة التّعبير مضمونة وحرّيّة الإجتماع وحُريّة التّظاهر السّلمي مضمونتان وتمارَسان بمجرّد التّصريح بهما ويحدّد القانون شروط

---

[1]- يوسف بن عيسى وزيان بولرباح، تطبيقات الديمقراطية التشاركية دستور2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور الجلفة، سنة 2021/ 2022، ص24.

[2] - ماجد راغب الحلو، حرية الإعلام والقانون، مطبعة عصام جابر، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، سنة 2006، ص 07.

[3]- مديحة بن ناجي،" مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، المجلد الثامن، العدد الأوّل، سنة 2022، ص140.

[4]- مديحة بن ناجي، المرجع نفسه، ص 140.

وكيفيّات ممارستها، كما نصَّ كذلك التّعديل الدّستوري لسنة 2020على حُريّة التّعبير وحُريّة الإجتماع وحُريّة التّظاهر السّلمي في نفس المادّة وخفّف من إجراءاتها بأنْ سمح بممارسة هذه الحُريّات السيّاسيّة بمجرّد التّصريح بها وليس بضرورة التّرخيص، والجدير بالذّكر أنّ المادّة 49 من التّعديل الدّستوري لسنة 2016 هي الّتي قرّرت حُرّيّة التّظاهر السّلمي والّتي يحفظها القانون[1].

ويُعرّف التّظاهر على أنّه "قيام مجموعة من الأفراد بالتّعبير عن آرائهم والدّفاع عن حقوقهم في المجالات المختلفة السيّاسيّة والإقتصاديّة والإجتماعيّة بوسائل مختلفة ذات طابع سلمي ويرتبط بالإجتماع في فترة زمنيّة محدّدة بطريقة قانونيّة، ويُمكن أن يندرج التّظاهر السّلمي باعتباره أحد مظاهر حُريّة التّعبير في خانة المفاهيم المتّصلة بذلك، وتتعدّد الأسباب المؤدّية إلى التّظاهر السّلمي وتختلف من فئة إلى أخرى"[2].

ولكي تتّصف حريّة الإجتماع والتّظاهر السّلمي بالمشروعيّة يجب أن تكون متوافقة مع القانون الّذي يُنظّم هذه الحرّيّات، حيث وضع المشرّع الجزائري مجموعة من القواعد يجب على المتظاهرين الإلتزام بها من بينها:[3]

ـ حظر أي إجتماع أو مظاهرة مناهضة للثّوابت الوطنيّة وتمسُّ برموز ثورة أوّل نوفمبر أو النّظام العام و الأداب العامة.

ـ منع الإجتماعات في المباني العموميّة غير المخصّصة لذلك والطّرق العموميّة.

ـ منع كلّ خطاب يُناقض الأمن العمومي والأخلاق الحسنة، أو يتضمّن عناصر خطرة من شأنها أن تفضي إلى ارتكاب مخالفة جزائية.

ـ إلزام المنظمّين منع الأشخاص الّذين تقلّ أعمارهم عن 16 سنة دخول مكان الإجتماع.

ـ لا تجري المظاهرات ذات الصّبغة السيّاسيّة أو المطلبيّة على الطّريق العمومي إلاّ في النّهار، كما لا يجوز أن تمتدّ المظاهرات الأخرى إلى غاية التاسعة ليلا.

---

[1] ـ أحمد بن عيسى، " الضمانات الدولية والدستورية لحرية التظاهر السلمي، مجلة آفاق الجامعة"، مجلة زيان عاشور، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر، سنة 2018، ص36.

[2] ـ أشارت إليه: جميلة قدودو، "ضمانات ممارسة الحريات السياسية خلال الظّروف الإستثنائية في الجزائر"، قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2020، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي آفلو، الأغواط، المجلد الرابع، العدد الثاني، سنة 2021، ص172.

[3] ـ نوال لصلج، "النظام القانوني لممارسة حرية الاجتماع والتظاهر السلمي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والتنمية، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، مخبر النقل والموانئ البحرية، المجلد الرابع، العدد الأوّل، سنة 2022، ص14.

المبحث الثّاني: التّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة ودورها في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

مع تزايد الإهتمام بإصلاح الإدارة العموميّة وتحسين علاقتها بالمواطن برزت الخدمة الإلكترونيّة كأحد مُخرجات التّحوّل الرّقمي والّتي تهدف إلى تقريب الإدارة من المواطن، وتُعتبر مِنصّات الخدمات الإلكترونيّة أداة فعّالة لتمكين الأفراد من التّفاعل مع الإدارة والمساهمة في صُنع واتّخاذ القرار، وعلى هذا الأساس سيتمّ التّطرّق من خلال هذا المبحث إلى تحديد مظاهر التّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة في المطلب الأوّل وإلى آليّات تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في المطلب الثّاني.

المطلب الأوّل: مظاهر التّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة.

شهد العالم تطوّرا ملحوظا في مجال تقديم الخدمات بفضل التّقدم التّكنولوجي، ومن أبرز هذا التطوّر بروز الحكومة الإلكترونيّة والحكومة الذكيّة، وهذا ما سيتمّ توضيحه في هذا المطلب حيث سيتناول الفرع الأوّل الحكومة الإلكترونيّة، أمّا الفرع الثّاني فسيتمّ تخصيصه للحكومة الذّكيّة، أمّا الفرع الثّالث فسيتطرّق إلى تمكين الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لدى الأفراد من خلال المشاركة الإلكترونيّة.

الفرع الأوّل: الحكومة الإلكترونيّة.

تُعدّ الحكومات الإلكترونيّة من أبرز صور التّقدم الإداري في العصر الرّقمي، حيث تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في تقديم الخدمات للمواطنين بكفاءة وبسرعة، وقد ساهمت هذه الأخيرة في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

أوّلا/ تعريف الحكومة الإلكترونيّة:

إختلفت الآراء حول تحديد مفهوم الحكومة الإلكترونيّة ومن بين التّعاريف نجد تعريف البنك الدّولي على أنّها "عمليّة إستخدام المؤسّسات الحكوميّة لتكنولوجيا المعلومات والّتي لديها القدرة على تغيير العلاقات مع المواطنين ورجال الأعمال ومختلف المؤسّسات الحكوميّة، وهذه التّكنولوجيا يُمكنها أن تخدم عددا كبيرا من الأهداف مثل تقديم خدمات أفضل للمواطنين وتحسين التّعامل والتّفاعل مع رجال الأعمال ومجتمع الصّناعة وتمكين المواطنين من الوصول للمعلومات "[1].

[1]- إلهام يحياوي، "الحكومة الإلكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد السادس عشر، سنة 2016، ص19.

ثانيّا/ مُتطلّبات الحكومة الإلكترونيّة:

تتمثّل متطلّبات الحكومة الإلكترونيّة فيما يلي:

أ- مُتطلّبات إداريّة وتنظيميّة:

توجد الكثير من المتطلّبات الإداريّة والتّنظيميّة الّتي تُؤثِّر وتتأثّر عند تطبيق الحكومة الإلكترونيّة، ومن أجل تطوير المؤسّسات الحكوميّة، ولكي تنجح الحكومة الإلكترونيّة يجب إحداث تغييرات تنظيميّة داخل هذه المؤسّسات حيث نُظم وأساليب الإدارة التّقليدية لا تتناسب مع تطبيقات الحكومة الإلكترونيّة الّتي تتطلّب السّرعة والمرونة في اتّخاذ القرارات[1].

ب - مُتطلّبات البُنية التّحتيّة للإتّصالات:

ترتبط البنية التّحتيّة للإتّصالات بإيجاد حواسيب إلكترونيّة ونُظم بيانات متكاملة وأكشاك إلكترونيّة في الأماكن العموميّة، والهواتف والفاكسات، وتعمل بنية الإتّصالات على زيادة التّرابط بين مختلف الأجهزة الإداريّة داخل الدّولة، وتختلف متطلّبات الإدارة الإلكترونيّة بين مبادرة إلكترونيّة وأخرى حسب برامج التّحوّل الإلكتروني[2].

ج - مُتطلّبات إقتصاديّة واجتماعيّة:

تشمل هذه المتطلّبات العمل على خلق تعبئة إجتماعيّة مساعدة، ومستوعبة لضرورة التّحوّل للإدارة الإلكترونيّة وعلى دراية كافيّة بمزايا تطبيق الوسائل التّقنيّة في الأجهزة الإداريّة مع الإستعانة بوسائل الإعلام، مع ضرورة المُخصّصات الماليّة لتغطيّة الإتّفاق على مشاريع الإدارة الإلكترونيّة دون إهمال الإستثمار في ميدان تكنولوجيا الإعلام والإتّصال[3].

الفرع الثّاني: الحكومة الذّكيّة:

أصبحت الحكومة الذّكيّة خيارا إستراتيجيّا في ظلّ التّحوّل الرّقمي الّذي يشهده العالم، حيث تعتمد على التّكنولوجيا لتقديم خدمات عموميّة أكثر فعاليّة وشفافيّة، وتهدف هذه الحكومة إلى تعزيز العلاقة بين

---

[1]- شهرزاد نعيجي، " متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر"، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة إبن خلدون تيارت، المُجلّد السابع، العدد الأوّل، سنة 2022، ص533.

[2]- ختير عبد القادر، الحكومة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار، سنة 2017 /2018، ص23.

[3]- عرفات روبحي فيسة، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحي فارس المدية، سنة 2023/2022، ص30.

الدّولة والمواطن من خلال تسهيل الوصول إلى المعلومات وتشجيع المشاركة وتحسين جودة القرار العمومي.

أوّلا/ تعريف الحكومة الذّكيّة:

يُعدُّ مشروع الحكومة الذّكيّة والمنبثق من مشروع الحكومة الإلكترونيّة من أرقى المفاهيم الإداريّة الّتي ترمز للتّغيير نحو تحوّل مستهدف باتّجاه العمل الإلكتروني المرتكز على التّقنيّات الرّقميّة.

وتُعتبر الحكومة الذّكيّة حقبة جديدة من حقب التّطوّر التّاريخي للتّعاملات الإلكترونيّة الحكوميّة، والمقصود بها تقديم الخدمات الإلكترونيّة والتّطبيقات المعلوماتيّة المختلفة على الأجهزة المنتقلة الذكيّة، بحيث يُمكن تقديم خدمات الحكومة الذكيّة من أيّ مكان، وعلى مدار السّاعة وبسرعة وبدقّة متناهيتين، وعبر منصّة موحدّة للتّطبيقات المتنقّلة، والّتي تُقدِّم خدمات الحكومة الذّكيّة[1].

ثانيّا/خصائص الحكومة الذّكيّة:

تتّسم الحكومة الذّكيّة بأربعة خصائص رئيسيّة وهي:[2]

ا- مطّاطة: تستوعب الطّلب المتزايد على الطّاقة الحاسوبيّة ومتطلّبات التّخزين بطريقة ديناميكيّة.

ب - جوّالة: تنشر خدماتها على الأجهزة الجوّالة والهواتف الذّكيّة بطريقة فعّالة وآمنة.

ج - إجتماعيّة: تتفاعل مع جمهورها بشفافيّة وتشارك في الحراك الإجتماعي.

د - حسّاسة: حيث تُلتقط البيانات المنتشرة حولها من مختلف القطاعات كالصّحة والطّاقة والبيئة وغيرها عبر أجهزة الإستشعار الذّكيّة المرتبطة بشبكة أنترنت الحكومة.

ثالثا/ متطلّبَات الحكومة الذّكيّة:

يستوجب الإنتقال إلى مرحلة الحكومة الذّكيّة مجموعة من المتطلّبات:[3]

أ- إيجاد بيئة عامّة تزدهر فيها الحكومة الذّكيّة، وينبغي كذلك تقييم قدرات الجهات الحكوميّة الموجودة ثمّ تأسيس موارد مشتركة عبر الجهات الحكوميّة على المستوى الوطني، ومن ثمّ التّعاون بين مختلف الشّركاء وأصحاب المصلحة ويجب تطوير القدرات البشريّة المنظِّمة والمراقِبَة والمؤطِّرَة لعمل الحكومة الذّكيّة.

---

[1]- صدام محمد الخمايسة، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية، الطبعة الأولى، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي، الإمارات العربية المتحدة، سنة 2017، ص ص 187،192.

[2]- نادية لويس، " الحكومة الذكية كاتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية "، مجلة الدراسات في الإقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، سنة 2017، ص 1068.

[3]- بكار فتحي،" الحكومة الرقمية 5.0 كمسار جديد للحكومة الذكية "، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة غليزان الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، سنة 2024، ص ص 92، 93، 94.

ب ـ يجب إنشاء شبكة إلكترونيّة تتمحور مُهمّتها حول توفير بُنية تحتيّة مشتركة فعّالة وآمنة لتكامل الخدمات الحكوميّة، تهدف لتقرير خدمات مشتركة تُتيح إمكانيّة وصول آمنة عند الطلّب إلى مجموعة من الموارد الحاسوبيّة مثل الخدمات والشّبكات والتّطبيقات.

ج ـ ينبغي كذلك تحديث القدرات والخدمات وتطوير المبادرات الّتي تركّز على مساعدة وتسهيل التّحوّل الذّكي في نمو الخدمات الذّكيّة والتّقنيّات ووضع مشروع الدّخول الذّكي الّذي يشمل الوصول إلى جميع الخدمات الحكوميّة عن طريق إستخدام بيانات دخول موحّدة عند إجراء المعاملات عبر الأنترنت، كما يجب كذلك إنشاء متجر تطبيقات الحكومة الذّكيّة وإنشاء تطبيق موحّد يضمّ كلّ الخدمات الإلكترونيّة.

د ـ ينبغي توفّر أحدث تقنيّات تكنولوجيا الإعلام الذّكيّة، وتوفير وسائل إتّصال ذكيّة سَلسَة وتفاعليّة تعمل في أيّ وقت ومن أيّ مكان، ويقتضي كذلك إنشاء إطار عمل الخدمات الذّكيّة على الهواتف الجوّالة وكيفيّة إظهارها بشكل يخدم الأفراد مع تطوير الإرشادات المتعلّقة بالتّطبيقات الذكيّة، وبالموازاة يجب إيجاد مجتمع معلوماتي قادر على التّعامل مع المعطيات التّقنيّة من أجل التّقليل من الفجوة الرّقميّة.

ه ـ توفير البيانات الضّخمة والبيانات الحكوميّة كمؤسّسات حكوميّة شفّافة وفعّالة ومسؤولة بشكل مجّاني للمواطنين والمؤسّسات والمجتمع المحلّي.

و ـ لا بدّ من العمل كذلك على وضع إجراءات تنظيميّة وإداريّة وتشريعيّة خاصّة تتلاءم مع الحكومة الذكيّة، فالإجراءات والتّنظيمات المتعلّقة بالحكومة الإلكترونيّة لم تَعُد تتماشى مع النّمط الجديد.

الفرع الثّالث: تمكين الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لدى الأفراد من خلال المشاركة الإلكترونيّة.

مع تطوّر التّكنولوجيا ووسائل الإتّصال الحديثة أصبح من الممكن للمواطنين أن يُشاركوا في الشأن العام بسهولة أكبر من قَبل، فلم تَعُد المشاركة في الحياة السيّاسيّة تقتصر على الإنتخابات فقط بل أصبح بإمكان الأفراد التّعبير عن آرائهم وتقديم إقتراحاتهم وحتّى مناقشة القرارات عبر الأنترنت وهذا ما يُعرف بالمشاركة الإلكترونيّة.

أوّلا/تعريف المشاركة الإلكترونيّة:

قبل الحديث عن المشاركة الإلكترونيّة يُمكِن أن نُشير بأنّ المشاركة السيّاسيّة تُعتبر أحد مُكوّنات العمليّة الدّيمقراطيّة ومؤشّرات قيّاسها: ويُقصد بالمشاركة السيّاسيّة حسب "هربرت ماكلوسي"، تلك الأنشطة الإداريّة الّتي يزاولها أعضاء المجتمع بهدف اختيار حُكّامهم ومُمثّليهم، والمساهمة في صنع السيّاسات والقرارات بشكل مباشر أو غير مباشر ، أي أنّها تعني إشتراك الفرد في مختلف مستويات النّظام السّيّاسي ، أمّا "هنتنجون " و"ويلسون " الّذي يقول: إنّ المشاركة السيّاسيّة تعني ذلك النّشاط الّذي يقوم به المواطن من أجل التّأثير على عمليّة صنع القرار السّيّاسي الحكومي ، معنى ذلك أنّ المشاركة

تستهدف تغيير مُخرجات النّظم السيّاسيّة بالصّورة الّتي تُلاءم مطالب الأفراد الّذين يُقدمون على المشاركة السّيّاسيّة[1].

أمّا المشاركة الإلكترونيّة فقد عَرّفها كُلاّ من MACINTOSH.WHYTE على أنّها إستخدام تكنولوجيا المعلومات والإتصال للتّفاعل مع المواطن في عمليّة اتّخاذ القرار والدّيمقراطيّة ورسم السيّاسات العامّة كما اعتبرها مُعظم الباحثين جزء من الدّيمقراطيّة الإلكترونيّة ، وهذا يعني أنّ مشاركة المواطنين في عمليّة صنع السّيّاسات المتعلّقة بالقضايا العامّة تتمّ من خلال الأدوات الإلكترونيّة وتُوفّر المشاركة الإلكترونيّة للمواطنين فرص المشاركة السيّاسيّة النّشطة في عمليّة صنع السّيّاسات ولذلك يُنظر إلى المشاركة الإلكترونيّة كأداة هامّة من خلال نهج الدّيمقراطيّة التّشاركيّة ، وترتبط المشاركة الإلكترونيّة بالتّأسيس لثقافة جديدة في اتّخاذ القرارات، ويُقصد بها كذلك أنّها عبارة عن عمليّة إشراك المواطنين من خلال تِقنيّات الإعلام والإتّصال في السيّاسة وصنع القرار لجعل الإدارة العامة تشاركيّة وشاملة وتعاونيّة وهادفة من أجل الغايات الأساسيّة والفعّالة [2] .

ثانيا: تجليات المشاركة الإلكترونية:

تهدف الحكومات الجزائرية منذ سنوات إلى تطوير البنى التّحتيّة لقطاع تكنولوجيا الإعلام والإتّصال، ورقمنة الخدمات الإداريّة وتطوير الإدارة الإلكترونيّة للتمكّن من وضع الحكومة الإلكترونيّة حيّز التّنفيذ وذلك قصد تضييق الهوة بينها وبين العالم المتقدّم في الإستفادة من تكنولوجيا الإتّصالات واستغلال المزايا العديدة الّتي يوفرّها هذا النّظام الإداري الإلكتروني.

تُصنّف الجزائر ضمن البلدان ذات المؤشّر الضّعيف في المشاركة الإلكترونيّة لعام 2018 ما يوحي بوجود قصور إتاحة المعلومات والخدمات الحكوميّة وفي الوقت الملائم، ويقتضي ذلك إحداث تغييرات جوهريّة وتحويليّة في الأنشطة والعمليّات الّتي لا يراها المستخدمون، حيث أنّها تُعتَبر غير مرئيّة وتتمّ في الدّوائر الحكوميّة المقدّمة لمعلوماتها وخدماتها، وتُعتبر مبادرات التّواصل الإجتماعي في الجزائر مثالا جيّدا عن كيفيّة استخدام وسائل التّواصل الرّقميّة في تطوير المشاركة الإلكترونيّة بصورة إبداعيّة وجاذبة، ويتبع وسائل التّواصل الإجتماعي فرص الأساليب الإقصاديّة للحكومة من أجل مشاركة المواطن في صنع القرارات إلكترونيّا والمشاركة في إيجاد الخدمات ، وتعمل على توفير البرامج الّتي تساعد المواطنين في أن يُصبحوا موجودين لمحتوى السيّاسات العامّة والخدمات الّتي يُمكن للحكومات إستثمارها، ممّا ينتج ثروة من المعلومات ويتعيّن على المؤسّسات الرّسميّة وغير الرّسميّة الخاصّة

[1]- مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، جامعة السابع من أبريل الزاوية، ليبيا، سنة 2007، ص 87.

[2]- نوال مغزيلي، "دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إرساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية: المشاركة الإلكترونية"، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة قسنطينة، العدد الثالث عشر، سنة 2018، ص ص 758،759.

بالمشاركة الإلكترونيّة أن تعمل بفعاليّة للوصول إلى الجميع ، وقد تبرز ضرورة تطوير بعض التّشريعات وتحديثها ، تشمل المجال الرّقمي وحق الحصول على المعلومات والحق في تقديم المطالب العامّة والحق في المشاركة في الإستفتاءات، وذلك من بين الحقوق الأخرى للمشاركة في الشّؤون العامّة، وقد يشمل التّشريع المساعد الّذي ينصّ على توفير حريّة المعلومات أو حماية خصوصيّة الأفراد أنواع الحماية الإلكترونية الأخرى[1].

المطلب الثاني: آليات تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

أصبحت تكنولوجيا الإعلام والإتّصال اليوم عنصرا أساسيّا في تطوير أساليب المشاركة السيّاسيّة وتعزيز التّواصل بين الدولة والمواطن، فقد ساهمت هذه الوسائل في فتح مجالات جديدة أمام الأفراد للتّعبير عن آرائهم والمساهمة في اتّخاذ القرارات، ومن هنا برزت الحاجة إلى اعتماد آليات فعّالة ضمن تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من خلال إشراك المواطنين في مختلف مراحل إعداد السيّاسات العموميّة.

الفرع الأوّل: المدوّنات وشبكات التّواصل الإجتماعي.

تُشكّل المدوّنات وشبكات التّواصل الإجتماعي اليوم وسائط تفاعليّة فعّالة، تتيح للأفراد التّعبير الحر والمباشر والمساومة في النقاشات العامة، ممّا جعلها أداة محوريّة في دعم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وتعزيز التّواصل بين المواطن وصناع القرار.

أوّلا / المدوّنات:

تستعمل كلمة مدوّنة كمقابل للكلمة الإنجليزية (blog) وتعني سجل الشّبكة، تعتبر المدوّنة آليّة النشر الإلكتروني على الإنترنت، وتتيح للأشخاص نشر كتاباتهم بسهولة بالغة ، إذ أنّها تُعدّ صحافة الويب الجديد أو صحافة الهواة ، وهي قوالب جاهزة تقدّمها المواقع لمرتديها بدون التّكلفة ، مع إمكانيّة فتحها بأسماء مستعارة، وتسمح بمقاربة المواضيع ونشر الأفكار دون أيّ ضغط نفسي ، تُتيح هذه التّقنيّة إمكانيّة تقديم معطيات وأحداث بالصّوت والصّورة والفيديو، تُعدّ المدوّنات الإلكترونيّة أحد مصادر المعلومات الّتي أتاحتها الإنترنت لنشر المعلومات و الآراء بحريّة تامّة ، وهي متاحة لأيّ شخص في العالم لديه إمكانيّة الإتّصال بالإنترنت ، وهو ما يُثير جدلا حول درجة الثّقة في المعلومات الّتي يُقدّمها هذا المصدر، ومن هنا تبدو الحاجة إلى وجود معايير وميثاق لأخلاقيّات التّدوين ويتبعها المدوّنون وفقا للقواعد

[1]- عبد المجيد رمضان، " دور تكنولوجيات الإتصال الحديثة في تفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر "، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ، ورقلة، المجلد الثالث، العدد الثاني، سنة 2020، ص ص 267،268.

المعياريّة في إسناد المعلومات إلى أصحابها وغيرها من المعايير الّتي تُحقّق مصداقيّة ما ينشره هذا المصدر وعلى الجانب الآخر[1].

ثانيّا/ شبكات التّواصل الإجتماعي:

هناك الكثير من التّعاريف الّتي تناولت مفهوم الشّبكات الإجتماعيّة ، ونظرا لتعدّد التّسميّات و إختلاف المصطلحات الّتي تطلق على هذه المواقع تنوعت التّعاريف ، ولعلّ التّعريف الّذي يناسب دراستنا هو الّذي يرى أنّ هذه الشّبكات هي :" تلك المواقع الّتي تُتيح للمشترك بأنْ يُنشِأ حسابا لنفسه أو ملفّا شخصيّا على شكل بطاقة التّعريف أو السّيرة الذّاتية ، تُمكّنه من عمل علاقات مع المشتركين الآخرين على الشّبكة ، حيث تمكّنه هذه العلاقات من رؤية ما يعرضه الأصدقاء من الرّوابط أو الصّور أو الفيديوهات أو التّعليقات أو الأسئلة أو الإجابات مع إمكانيّة التّعليق عليها جميعا"[2].

إنّ الحديث عن كيفيّة إستخدام شبكات التّواصل الإجتماعي، يأتي كنتيجة لانتشار تكنولجيات الإتّصال واكتساحها الواقع، ممّا حثّ العالم على تبنّي هذه الفضاءات بشكل أو بآخر، وقد ساهمت هذه التّطوّرات الإتّصاليّة على النُّظم الشموليّة الّتي تُمارس أشكال الدّيمقراطيّة كشعار شكلي لأزمات كثيرة، كما نجد أنّ الحواسيب المكتبيّة والمحمولة والهواتف الذّكيّة كوسائل تحمل تطبيقات كثيرة أهمّها تطبيقات شبكات التّواصل الإجتماعي الّتي تجمع الكثير من السّمات و الّتي تُشكّل في النّهاية آليّة عمل متكاملة تجذب إليها المستخدمين، فهي تقوم بإنتاج ومعالجة المضامين بكل سهولة من خلال القدرة على جمع الصّورة والصّوت والنّص في شكل إتّصالي واحد.

تتوفّر كلّ التّسهيلات الّتي تتوافق مع مبادئ الدّيمقراطيّة مثل التّفاعل المباشر والتّشاركيّة بين المواطنين من خلال شبكات التّواصل الإجتماعي، كما تسمح لكلّ مستخدم من نشر قضايا الفساد السيّاسية والإجتماعيّة كمشاكل عامّة، ومن سماتها أيضا إستيعاب العدد الهائل للمستخدمين واعتمادها على توفير القاعدة الشّعبيّة وهذا ما يَخدِم مصالح الدّيمقراطيّة التّشاركيّة الّتي تسعى إلى إشراك المواطنين من القاعدة، أي الّذين يمثّلون قاعدة المجتمع وأغلبيّته في صناعة القرار السيّاسي والتّأثير في شكله ونوعه

[1]- جمال علي الدهشان، "دور تكنولوجيا المعلومات في الدعم التحولات الديمقراطية: الديمقراطية الرقمية نموذجا "، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، جامعة المنوفية مصر، المجلد الأول، العدد الثاني ، سنة 2018، ص ص153، 154، 155.

[2]- حنون نزهة، "استخدام مواقع التواصل الإجتماعي وانعكاساتها على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الاجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم البواقي، الجزائر، العدد الثامن، سنة 2017، ص 69.

ومساره، وتفتح كذلك شبكات التّواصل الإجتماعي المجال العام أمام كلّ مستخدم بغضّ النّظر عن ثقافته ومعتقداته وجنسه[1].

الفرع الثاني: البريد الإلكتروني.

يُعدّ البريد الإلكتروني من أهم وسائل الإتّصال الحديثة، حيث ساهم في تسهيل تبادل الرّسائل والمعلومات بسرعة وفعاليّة عبر شبكة الإنترنت، ممّا جعله أداة أساسيّة في الحياة اليوميّة، سواء في المجال الشّخصي أو المهني وهذا ما سيتمّ التّطرّق إليه في هذا الفرع.

أصبح الاتجاه نحو الإتصالات عبر الإنترنت والبريد الإلكتروني في الآونة الأخيرة أمرا مثيرا للإهتمام وعلى خط موازي ، فإنّنا نشهد تراجع أشكال الإتّصال الأكثر شيوعا مثل كتابة الرّسائل والمكالمات الهاتفيّة، الّتي اعتُبِرت مضيعة للوقت إلى أنّ إتّصال اليوم يتّجه إلى تضمين وسائل إتّصال موزّعة بسهولة وأقلّ تكلفة مثل البريد الإلكتروني، ولعلّ إحدى التّطبيقات الأسبق للإنترنت، كان البريد الإلكتروني الأكثر تكيّفا مع مشاريع وكالة مشاريع البحوث المتقدمة "ARPA" في 1972 بالولايات المتّحدة الأمريكيّة وقد سمح البريد الإلكتروني للمستعملين الأكثر بعدا على وجه التحديد بإرسال الرّسائل لبعضهم البعض، حيث كان نجاح هذا التّطبيق كافيّا في أن يلهم الإستثمار والتّطوير المستمر في مجال الإنترنت .

يُعتبر البريد الإلكتروني أداة للنّقاش السيّاسي والمشاركة، فقد بدأت الحكومات بتزويد مواقع الويب العامّة لها بالبريد الإلكتروني للسّماح للمواطنين بالإتّصال مباشرة بالمنتخبين والمكاتب البرلمانيّة، كما يُمكن للمواطنين من تأسيس حوار مع أعضاء البرلمان دون وجود ضرورة للمرور على الحزب السيّاسي أو المكتب الإداري المركزي، ولا يمكننا هنا التطرّق إلى كل التّجارب البرلمانيّة في هذا السيّاق، ولكن يكفي أن نقف عند تقرير الأمم المتّحدة لعام 2008 حول البرلمان الإلكتروني حيث يعرض التقرير مستندا على نتائج المسح العالمي حول إستعمال تكنولوجيّات الإتّصال في السّلطات التّشريعيّة لـ 188 بلد، على أن 88 % من غرف البرلمان قد أتاحت للجمهور إمكانية الإتّصال بالبرلمان وإبداء مختلف الآراء[2].

---

[1]- مصطفى سعوو سهام بولوداني، " استخدام شبكات التواصل الإجتماعي كآلية لتحفيز الفعل الديمقراطي التشاركي - دراسة نظرية في الدور والمحددات "، مجلة الإعلام والمجتمع، جامعة جيجل، عنابة الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني، سنة2021 ، ص 494،496،497.

[2]- رمضان بن شعبان، " الديمقراطية الإلكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والإتصال" مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والإتصالية"، المجلد الأوّل، العدد الرابع، سنة 2013، ص ص33، 34، 35.

إضافة إلى ذلك يُعدّ أداة ذات إتّجاه واحد من المواطن إلى الحكومة والعكس، ويتم إستخدام هذه الوسيلة في الحالات الّتي تريد الحكومة توصيل المعلومات للمواطنين، أو في حال وجّه المواطن طلبا للحكومة أو إستفسارا حول قضيّة معيّنة، تتميّز هذه الأداة بالطّابع الشّخصي[1].

الفرع الثالث: إستطلاعات الرّأي والمنتديات.

في ظلّ التطوّرات المتسارعة لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال، أصبحت إستطلاعات الرّأي والمنتديات الرّقميّة من أبرز الآليّات الّتي تدعم وتُفعّل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة باعتبارها وسائل تُمكّن المواطنين من التّعبير عن آرائهم، والمساهمة الفعليّة في اتّخاذ القرار.

أوّلا/ المنتديات:

هي تقنية تسمح للمستخدمين بإرسال موضوعات للأعضاء يقرؤونها ويعلّقون عليها، إمّا بطريقة خطية، أو متعاقبة، أو متداخلة، وقد يشتمل المنتدى الواحد على أبواب مختلفة يتخصّص كلّ منها في موضوع معين، فتكون بذلك الموضوعات المطروحة للنّقاش متنوّعة تُلبّي رغبات الجميع[2].

ويتمُّ إدارة المنتديات الخاصّة بالنّقاش من قبل الحكومة أو جهات مهتمّة بالموضوع ومستقلّة عن السُّلطة التّنفيذيّة جهات دوليّة أو هيئات محليّة غير ربحيّة، وقد نجحت هذه المنتديات في جذب إهتمام المواطنين والمؤسّسات من خلال إستقطاب أشخاص من ذوي إهتمامات مشتركة، حيث ظهرت المنتديات الفكريّة والريّاضيّة والدينيّة والطبّيّة، كما أنّ هذه الخدمة تسمح بالوصول إلى مُحرّكات البحث بسرعة، حيث أنّ النّصوص الواردة بالمنتديات أسرع للظّهور على مُحرّكات البحث، كما أنّ هذه المنتديات تسمح بتناقل المعلومات والأخبار بسرعة ممّا أدّى إلى تزايد شعبيّة المنتديات خاصّة لدى فئة الشّباب المتواجد والمتفاعل بكثرة على الإنترنت[3].

ثانيّا/ إستطلاعات الرّأي:

إنّ جوهر إستطلاع الرّأي هو توجيه مجموعة من الأسئلة حول قضيّة معيّنة لعيّنة من النّاس يتمّ تجميعها وحسبها كرقم من السّكان ككل، ثم إستقراء وتحليل إجابات العيّنة والخروج منها بمؤشّرات على إتّجاهات وآراء مجموعة أكبر حول ذات القضية، وهذه القضية إمّا أن تكون عشوائيّة أو وفق قواعد

[1]- وداد قوقة، " دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية "، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، المجلد ب، ص، العدد السادس والأربعون، سنة 2016، ص 107.

[2]- وليد محمد وعبد الحليم علي، "استراتيجية تربوية مقترحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر "، مجلة كلية التربوية، جامعة بني سويف، العدد أكتوبر، سنة 2019، ص 267.

[3]- محمد أمين مخلفي والعربي بن حجار ميلود،" الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية: مجال التقارب في مجتمع المعلومات "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، سنة 2023، ص 508.

معيّنة، و تكون طريقة طرح الأسئلة والحصول على إجابة مدارة بواسطة باحثين محترفين في مقابلات مباشرة أو غير مباشرة من أفراد العينة ، ويطلق على هذا النّمط إسم المسح أو المقابلة و المهيكلة المدارة بواسطة باحث، وعندما تدار عمليّة توجيه الأسئلة والإجابة بواسطة المبحوث نفسه في غير وجود باحث محترف ففي هذه الحالة نحن بصدد مجرّد إستطلاع الرّأي.

وإستفادة إستطلاع الرّأي بصورة كبيرة من شبكة الإنترنت من خلال إسقاط أيّ حواجز تقيّد من إنتشار المسوح و الإستطلاعات كأن تضع الحكومات شروطا على إجراءات إستطلاع الرّأي أو أن تتحكّم جهات حكوميّة محدّدة في إجراء مثل تلك الإستطلاعات ونشر نتائجها، فأصبح بمقدور الهيئات الغير حكوميّة والأشخاص والمواقع الإخباريّة أو غيرها القيام باستطلاعات الرّأي بتكلفة شبه منعدمة وبسهولة شديدة وتتوقّف المصداقيّة على الموقع أو الشّخص الّذي يُجري الإستطلاع[1].

[1]- عمار دعمش وأسامة لعرامي، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام معمق، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، سنة 2022/2021، ص 14.

خلاصة الفصل الأوّل

من خلال ما سبق نستخلص أنّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لم تعد مجرّد مفهوم نظري أو توجّه سيّاسي حديث بل أصبحت ضرورة مُلحّة فرضتها التغيّرات السيّاسيّة والإجتماعيّة وكذا التّحوّلات التّكنولوجيّة المتسارعة وقد اتّضح أنّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020 جاء ليؤسّس بداية إنتقال فعليٍّ نحو هذا النّموذج من الدّيمقراطيّة، حيث أصبحت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة تُمثِّل تحوُّلا نوعيّا في تصوّر العلاقة بين الدّولة والمواطن، أمّا على مستوى التّطوّرات التّكنولوجيّة الحاصلة خاصّة في مجال الإعلام والإتّصال فرضت نفسها كدعامة أساسيّة لإنجاح الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وذلك من خلال إدراج أدوات رقميّة جديدة سمحت بتوسيع دائرة التّفاعل بين المواطنين ومؤسّسات الدّولة.

وعليه فإنّ تحقيق الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لا يتوقّف عند مُجرّد التّنصيص الدّستوري بل يقتضي تفعيلا حقيقيّا للآليّات المذكورة وتوافر إرادة سيّاسيّة لضمان إشراك فعلي للمواطن مع ضرورة الإستثمار في التّكنولوجيا الرّقميّة وتوسيع ثقافة المشاركة المجتمعيّة.

الفصل الثّاني:

واقع الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر

في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال

الفصل الثانّي: واقع الدّيمقراطيّة التّشاركية في الجزائر في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

في ظلّ التحوّلات الرّقميّة المتسارعة أصبحت تكنولوجيا الإعلام والإتّصال وسيلة محوريّة لتعزيز الدّيمقراطيّة التشاركيّة من خلال فتح آفاق جديدة أمام المواطنين للمساهمة في الشّأن العام والتّفاعل مع المؤسّسات بطريقة مباشرة وأكثر شفافيّة، وفي الجزائر بدأت الدّولة بتبنّي مقاربات رقميّة تهدف إلى ترسيخ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من خلال فتح فضاءات إلكترونيّة للحوار وتحديث الإدارة وتمكين المواطن من التّعبير والمساهمة في اتّخاذ القرار، وتندرج هذه الجهود ضمن رؤية شاملة تهدف إلى ترسيخ مبادئ الحكم الرّاشد من خلال فتح فضاءات رقميّة للتّشاور واستقبال إنشغالات المواطنين.

وبناء على ذلك يهدف هذا الفصل إلى تسليط الضّوء على مساعي تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في المبحث الأوّل وتحديّات وآفاق الدّيمقراطيّة الرّقميّة في المبحث الثّاني.

المبحث الأول: مساعي تفعيل الدّيمقراطية التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

شهدت الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في العقود الأخيرة تحوّلات عميقة بفعل التّطور المتسارع لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال الّتي أصبحت أداة فعّالة لتعزيز المشاركة الشّعبية، فقد أتاحت هذه الوسائل الرّقميّة إمكانيّات جديدة أمام المواطنين للتّعبير عن آرائهم والمساهمة الفعليّة في صنع القرار.

ومن هذا السيّاق تناول هذا المبحث مساعي تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ الواقع الرّقمي الجديد، وذلك من خلال التّطرّق إلى مطلبين أساسيّين: يتعلّق المطلب الأوّل بفتح فضاءات رقميّة لمشاركة المواطنين في إبداء الرّأي و الإستشارة أمّا المطلب الثّاني فيُسلِّط الضّوء على الجهود المبذولة لترقيّة المقاربة الإقليميّة والتّشاركيّة.

المطلب الأوّل: فتح فضاءات رقميّة لمشاركة المواطنين في إبداء الرّأي و الإستشارة.

باتت الفضاءات الرّقمية تلعب دورا حيويّا في تمكين المواطنين من المساهمة في النّقاشات العامّة وإبداء آرائهم، وقد أدركت الدّولة أهميّة هذه الوسائل فسعت إلى إنشاء منصّات تفاعليّة على مستويات متعدّدة تُتيح للمواطنين الإنخراط في صنع القرار والتّعبير عن تطلّعاتهم.

وانطلاقا من هذا السيّاق تطرَّق الفرع الأوّل إلى جهود وزارة التّربيّة والتّعليم في تفعيل هذه الفضاءات، أمّا الفرع الثّاني فيستعرض دَور المرصد الوطني للمجتمع المدني في توفير واجهات رقميّة، ويُختتم هذا المطلب بالفرع الثّالث الّذي يُبرز تجربة الأرقام الخضراء كآليّة مبتكرة لتمكين المواطنين من الإتّصال المباشر بالإدارات.

الفرع الأوّل: على مستوى وزارة التّربيّة والتّعليم.

حرصا على تعزيز التّواصل مع المواطنين ودعم مشاركتهم في تطوير المنظومة التّربويّة، تعمل وزارة التّربيّة والتّعليم على فتح فضاءات رقميّة مُخصّصة للإستماع إلى أراء واقتراحات الجميع، وتهدف هذه المبادرة إلى إشراك المجتمع في صنع القرار التّربوي.

أنشأت وزارة التّربية الوطنيّة فضاء خاصّا بتسجيل الأوليّاء في النّظام المعلوماتي لقطاع التّربيّة للإستفادة من الخدمات الّتي يوفّرها لهم هذا النّظام من خلال الموقع الإلكتروني (http://tharwa.education.gov.dz) ، وتشمل هذه الخدمات الإطّلاع عن بعد على النّتائج

الفصليّة لأبنائهم المتمدرسين، وإعلامهم بمعدّلاتهم الفصليّة، كما يُمكِنه الحصول على شهادة مدرسيّة تحمل رقم التّعريف المدرسي، مختومة وممضاة من طرف مدير المؤسّسة التّعليميّة[1].

وقامت وزارة التّربيّة الوطنيّة بوضع مواقع متخصّصة لتسجيل التّلاميذ في الإمتحانات الرّسميّة سواء في السّنة الخامسة من التّعليم الإبتدائي أو السّنة الرّابعة متوسّط أو شهادة البكالوريا، وهذا تماشيّا مع التّطوّر الهائل في وسائل الإعلام، والغرض من ذلك تخفيف العبء على التّلاميذ والأوليّاء نتيجة الضّغط الكبير الّذي يتحمّلونه، وتحقيق الإجراءات الإداريّة والتّكاليف الماديّة على الوزارة والتّقليل من الأخطاء الّتي كانت تقع فيها الإدارة التّقليديّة[2].

أوّلا/ تقييم دور تجسيد تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة:

يُمكن تقييم دور تجسيد تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة بتحديد التّأثير الإيجابي والسّلبي لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة.

أ- تحديد التأثير الإيجابي لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة:

- تُعتَبر الإدارة الإلكترونيّة الحلّ البديل للخروج من أزمات الإدارة التّقليديّة مِمّا يُحقّق الشّفافيّة في العمل فقد يؤدي إلى انعدام الإحتكاك المباشر سواء كان بين وليّ التّلميذ والهيكل الإداري أو بين الوليّ والمعلّمين.

- يُمكن تأكيد أنّ البوّابة الإلكترونيّة قد ساهمت في تخفيف العديد من العمليّات الإداريّة وتسهيل الإجراءات بما في ذلك الإتاحة للجميع، كما يُمكن القول عنها بأنّها ضرورة حتميّة فرضها واقع المجتمع المعرفي في ظلّ سيّادة العالم الإفتراضي.

- تؤدّي إلى زيّادة الفاعليّة التّربويّة في العمليّة التّعليميّة من خلال التّسيير الإلكتروني لحياة جميع الأفراد الفاعلين في المجتمع التّربوي.

ب - تحديد التّأثير السّلبي لتكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة:

مِثلمَا أشرنا سابقا إلى ضرورة تجسيد تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في الجانب التّعليمي التّربوي والتّأكيد على أنّ لها العديد من الإيجابيّات الّتي ساهمت في تفعيل وظائف المؤسّسات التّربويّة، يُمكِننا التّأكيد على أنّ أهم مشكل واجهته وزارة التّربيّة والتّعليم هو مشكل الأمن المعلوماتي أو" التّسرّب المعلوماتي " الّذي أصبح شبح يُهدّد الوزارة في كلّ حدث تربويٍّ وطنيٍّ سواء كان إمتحان إثبات المستوى أو مسابقة مهنيّة وطنيّة.

---

[1]- وزارة التربية الوطنية، فضاء أولياء التلاميذ، على الموقع الإلكتروني
http://tharwa.education.gov.dz، تم الإطلاع عليه في 24ماي 2025، على الساعة:19:31.

[2]- رحماني ربيع، الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمة العمومية في الجزائر، (مرفق التربية الوطنية نموذجا)، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني: واقع - تحديات - آفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 26،27 نوفمبر 2018، ص 08.

إذن نجد أنّ الجريمة المعلوماتيّة لا تقتصر على ما تمّ تخزينه في الأجهزة الإلكترونيّة، إنّما يمكن أن تكون في شكل الإخلال بسِريّة المعلومات الّتي يَنتُج عنها إطّلاع المعتدي على معلومات تفترض أنّها محميّة، ويرغب مالكوها بالإحتفاظ بسرّيّتها واتّخاذ التّدابير اللاّزمة لمنع الإطّلاع غير المصرّح به عليها[1].

الفرع الثّاني: على مستوى المرصد الوطني للمجتمع المدني.

تُعدُّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة إحدى الآليات الحديثة الّتي تسعى إلى تعميق الممارسة الدّيمقراطيّة من خلال إشراك المواطن والمجتمع المدني في صنع القرار، ومن هذا السيّاق برزت أهميّة إنشاء المرصد الوطني للمجتمع المدني كإطار مؤسّساتي يعكس رغبة الدّولة في فتح قنوات جديدة للحوار والتّعاون بين مختلف الفاعلين الإجتماعيّين والمؤسّسات الرّسميّة.

أوّلا /التّكريس الدّستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني:

تُعدُّ الجزائر من الدّول السّبّاقة في تبنّي المجتمع المدني وذلك من خلال تشجيع النّشاط الحزبي وإنشاء الجمعيّات والنّقابات، كما تمّ إنشاء مرصد وطني للمجتمع المدني حيث ورد ذلك في المّادة 213من التّعديل الدّستوري 2020 والّتي تنصُّ على أنّ: "المرصد الوطني للمجتمع المدني هيئة إستشاريّة لدى رئيس الجمهوريّة"[2].

ثانيّا/ مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني:

في هذا المجال حدّدت المادّة الرّابعة من المرسوم الرّئاسي رقم 139/21 عِدّة مهام للمرصد تندرج ضمن مُساهمته في تنظيم الحياة السيّاسية العامّة وتتمثّل هذه المهام فيما يلي:[3]

ـ يُساهم المرصد في ترقيّة القيم الوطنيّة والممارسة الدّيمقراطيّة والمواطنة ويُقدّم آراء وتوصيّات واقتراحات بشأن وضعيّة المجتمع المدني وانشغالاته وآليات تعزيز دوره في الحياة العامّة.

ـ يتولّى المرصد نشر القيم والمبادئ الوطنيّة واقتراح الآليّات الأساسيّة لتشجيع العمل التطوّعي والعمل للصّالح العام في نشاط المجتمع المدني وتنميّة روح الإنتماء وتعزيز قدرات الأفراد على التّواصل فيما بينهم.

---

[1]ـ محمد بوكماش،" إصلاح الخدمة العمومية في وزارة التربية والتعليم، فاعلية البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الجزائرية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد السادس، سنة 2018، ص ص 76، 77.

[2]ـ وردية زعروري حدّوش، تعليق على المرسوم الرئاسي رقم139/21 المؤرخ في 12 أبريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد السادس عشر، العدد الثاني، سنة 2021 ، ص 411.

[3]ـ محمد لغواطي ومصطفى بن جلول، "المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في إرساء الديمقراطية التشاركية"، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، المجلد السابع، العدد الثاني، سنة 2023، ص ص1048، 1049.

ـ يُساهم المرصد الوطني في تنظيم المؤتمرات والأيّام الدّراسيّة والدورات التكوينيّة والنّدوات والجلسات الوطنيّة والمحليّة للمجتمع المدني وكلّ عمل إعلامي أو تحسيسي له علاقة بمهامه.

ـ يُبادر المرصد الوطني ويساهم في أيّ دراسة تهدف إلى ترقيّة وتفعيل دور مختلف فعاليّات المجتمع المدني في جميع المجالات.

ـ إبداء الرّأي في مشاريع النّصوص التّشريعيّة والتّنظيميّة ذات الصّلة بمهامه والّتي يطلب رأيه فيها.

ـ يساهم في ترقية التّشاور والتّعاون مع الهيئات الأجنبيّة المماثلة بالتّنسيق مع مصالح الوزير المكلّف بالشّؤون الخارجيّة.

ـ يُمكن للمرصد أن يلجأ إلى سبر الأراء حول كلّ مسألة تندرج ضمن مهامه.

من خلال ما سبق يتّضح الدّور الهام الذّي منحه المشرع الجزائري للمرصد الوطني كهيئة تشاركيّة تساهم في تنظيم المجال السيّاسي في البلاد، حيث أنّ المجتمع المدني يُعزّز من تحقيق الجودة السيّاسيّة الّتي تعني بناء نظام حكم يرتكز على تحقيق عناصر الحكم الرّاشد وعلى إشراك المواطنين في تسيير الشّؤون العموميّة من جهة، وعلى تكريس مبدأ المواطنة من جهة أخرى، كما ترتبط حيويّة هذا الدّور إرتباطا أساسيّا بمدى رسوخ أسس الدّيمقراطيّة وقواعدها وما يتوفّر من مناخ ملائم لممارسة هذه الأدوار.

ثالثا/ المنصّة الرّقميّة الخاصّة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني:

أطلق المرصد الوطني للمجتمع المدني المنصة الرّقمية " civil Society" وهي بوابة نحو مجتمع مدني رقمي في الجزائر، وهي منصة تُسهّل البحث عن طريقة لتعزيز أثر الجمعيّات والمساهمة الفعّالة في تحقيق الدّيمقراطيّة التّشاركيّة، وهي ليست مجرّد منصّة رقميّة بل هي جسر مباشر بين الجمعيّات، الأفراد والمرصد الوطني للمجتمع المدني، وتُمكّن هذه الأخيرة من:[1]

ـ التّواصل الفوري لتبادل المعلومات والمشاركة في صياغة حلول مبتكرة للتّحديات المحليّة والوطنيّة.

ـ إستعراض أنشطة الجمعيّات والمبادرات لتصل إلى الجميع، وتُسهّل من مشاركة المواطن في تقارير وصور نشاطاته للحصول على المرافقة والتّقدير ولتكن مصدر إلهام للجميع.

ـ مشاركة المجتمع مع المرصد الوطني ليكون جزء من ورشات العمل واللّقاءات التّشاركيّة، حيث يكون بذلك تفاعلا إيجابيّا ومستمرّا يُعزّز من فرص التّعاون لتحقيق الأهداف المشتركة في عمل الجمعيّات، وبذلك فمنصّة Civil Society هي الخيار المثالي لإبراز صوت المواطن وتفعيل دوره في بناء مستقبل الجزائر.

[1] ـ المرصد الوطني للمجتمع المدني، موجودة على الرابط https://www.facebook.com/Onscdz/posts، تاريخ الإطلاع عليها يوم: 20 ماي 2025، على الساعة 11:30.

رابعا/ إبراز دور المجتمع المدني في تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وتحقيق التّنميّة المستدامة:

أبرز رئيس المرصد الوطني للمجتمع المدني دور المجتمع المدني في تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وتحقيق التّنميّة المحليّة المستدامة، وأوضح أنّ المجتمع المدني يُشكّل رافدا من روافد المشاركة والحوار داخل البلديّات لتقديم الآراء والأفكار واقتراح الحلول لعدّة مشاكل مُتعلّقة بواقع التّنميّة وكذا مرافقة السّلطات المحليّة لرفع التّحديّات والتّكفّل بانشغالات المواطنين من خلال خلق آليّة تواصل ناجعة بين الإدارة والمواطن وذَكَر في ذات السّيّاق جملة التّحديّات الّتي يحملها المرصد على عاتقه في المرحلة القادمة، على غرار العمل على تدريب وبناء المورد البشري وتأهيله ليتماشى مع المفاهيم الجديدة وفي مقدّمتها التّحوّل الرّقمي[1].

الفرع الثالث: الأرقام الخضراء كآلية لتمكين الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.

في ظلّ التّحوّلات المتسارعة الّتي شهدتها المجتمعات الحديثة، برزت الحاجة إلى تعزيز آليّات المشاركة الشّعبيّة في صنع القرار العمومي، بما يعكس تطلّعات المواطنين ويُكرِّس مبادئ الشّفافيّة والتّشاركيّة، ومن بين الوسائل المبتكرة الّتي تمّ اعتمادها لتحقيق هذا الهدف ظهرت "الأرقام الخضراء" كأداة فعّالة تُتيح للمواطنين التّواصل المباشر مع المؤسّسات العموميّة والتّعبير عن آرائهم واقتراحاتهم وحتى تبليغ شكواهم بشكل مجّاني وميسّر.

أوّلا/ الرّقم الأخضر 1100 لوزارة الدّاخليّة والجماعات المحليّة:

بهدف تحسين الخدمة العمومية المقدّمة للمواطن يأتي الرقم الأخضر 1100 الّذي وضعته وزارة الدّاخلية والجماعات المحليّة لتلقّي إنشغالات المواطنين والتّكفّل بها.

تتلقى وزارة الدّاخليّة يوميّا أزيد من 20 ألف إتّصال عبر الرّقم الأخضر "1100"، الّذي دخل حَيّز الخدمة بهدف القضاء على البيروقراطيّة وعصرنة الإدارة وتقريبها من المواطن وتحسين الخدمة العموميّة، حيث يتوفر المركز على قدرة إصغاء إلى 240 مكالمة في نفس الوقت، من السّاعة الثّامنة والنّصف صباحا إلى غاية السّابعة مساء بالنّسبة إلى الشّكاوى، في حين يتمّ الرّد آليّا 24 سا /24 سا على مكالمات طلب الحصول على معلومات وثائق تكوين الملفّات الإداريّة، ويسهر على ضمان العمليّة 200 عون، قُسِّموا إلى فوجين: 8 على المستوى المركزي أي بمقر وزارة الدّاخليّة، و192 على مستوى الولايات، سيتكفّلون بالرّد على حوالي 18 ألف إتّصال يوميّا .

ساهمت هذه المجموعة من الإجراءات ومجّانيّة الإتّصال على هذا الرّقم في تزايد عدد الإتصالات بشكل يومي، حيث أكّد أحد القائمين على مراكز الإتصال بالعاصمة أنّهم كانوا يستقبلون يوميّا عند

[1]- إبراز دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وكالة الأنباء الجزائرية، موجودة على الرابط https://www.aps.dz/ar/societe/156716 ، تاريخ الإطلاع عليها يوم: 20 ماي 2025، على الساعة 13:15.

إطلاق الخط 30 مكالمة، ومع مرور الوقت إرتفع العدد إلى 3000 مكالمة في اليوم، ويتعلّق أغلبها بالعراقيل الّتي يتلقّاها المواطنون يوميّا مع المنتخبين المحليّين والإدارات الرّسميّة من حيث عدم إستفادتهم من أيام الإستقبال، وطول مدّة إستخراج الوثائق الإداريّة وتعقيدات إجراءات الملفّات الإجتماعيّة والسكنيّة، ويسمح مركز النّداء أيضا للمواطنين عبر الرّقم الأخضر "1100" بالوصول عن بعد وبصفة مجانيّة إلى المعلومات الإدارية، بطريقة تؤدي إلى فك الخناق عن الإدارات العموميّة، وتحسين متابعة ورقابة الآليّات الّتي تسمح بتلبيّة إنشغالات المواطنين[1].

ثانيّا/ الرّقم الأخضر 1055 للدّرك الوطني:

وضعت قيّادة الدّرك الوطني في الخدمة لفائدة المواطنين رقم مجّاني 1055 يُمكّن المواطنين من الإتّصال بمصالح الدّرك الوطني عن طريق مختلف متعاملي الهاتف الوطني الثّابت والنّقال، هذه الأرضيّة السّمعيّة تُترجم إلتزام قيّادة الدّرك الوطني بتظافر جهود كلِّ وحداتها للمساهمة الدّائمة في الرّد على إتّصالات المواطنين[2].

وقد تمّ إستقبال أكثر من 57 مليون إتصال خصّت مختلف مجالات الأمن العمومي عبر الرّقم الأخضر للدّرك الوطني "1055" منذ إطلاقه سنة 2011، حسب ما أفاد به مدير التّيليماتيّة بقيّادة الدّرك الوطني، العقيد قير بيداوي، وأوضح العقيد قير خلال ندوة صحفيّة خصّصت لنشاط الرّقم الأخضر من إطلاقه في 5 فيفري 2011 إلى غاية 5 فيفري 2015 أنّ عدد الإتّصالات المسجّلة خلال هذه الفترة بلغ 5.728.472 إتّصال، مشيرا إلى أنّ ذلك يعادل حوالي 3920 إتصال يوميّا.[3]

ثالثا/ الرّقم الأخضر 1111 للتّبليغ عن المساس بحقوق الطّفل:

أطلقت الهيئة الوطنيّة لحماية وترقيّة الطّفولة الرّقم الأخضر "1111"، الّذي تمّ توفيره للمواطنين منذ عام 2018 من قبل الهيئة الوطنيّة لحماية وترقيّة الطّفولة(ONPPE) ، للإبلاغ عن حالات إنتهاك حقوق الطّفل، حيث تجمع خليّة الإستماع التّابعة لـ ONPPE بين علماء النّفس وعلماء الإجتماع والقانونيّين المتاحين على مدار السّاعة طوال أيّام الأسبوع لتلقّي مكالمات من الأشخاص الّذين يحتاجون الى مساعدة فوريّة ، وأوضحت المفوّضة الوطنيّة لحماية الطّفولة السّيّدة مريم شرفي على هامش افتتاحها لفعاليّات يوم تحسيسي حول الإخطار في ظلّ القانون رقم 334/16 المؤرّخ في 15 يوليو 2015 بالمكتبة

---

[1]- الرقم الأخضر "1100" يرعب الأمیار والولاة!، موجودة على الرابط https://www.echoroukonline.com/، تاريخ الإطلاع عليه يوم: 22ماي 2025م، على الساعة 19:50.

[2]- وزارة الدفاع الوطني، الرقم الأخضر للدرك الوطني، موجودة على الرابط https://www.mdn.dz/site_cgn/sommaire/services/1055، تاريخ الإطلاع عليها يوم 27 ماي 2025، على الساعة 22:00.

[3]- الإذاعة الجزائرية، موجودة على الرابط https://radioalgerie.dz/news/ar/article، تاريخ الإطلاع عليها يوم 27 ماي 2025، على الساعة 22:25.

الرّئيسية للمطالعة العموميّة "التّيجاني محمد" أنّ هذه الإخطارات تتمّ التّدخل من أجل التّكفّل بها ومعالجتها سواء عن طريق مصالح الوسط المفتوح أو عن طريق قضاة الأحداث[1].

المطلب الثاني: ترقيّة المقاربة الإقليميّة والتّشاركيّة.

أصبح من الضّروري في ظلّ تطوّر تكنولوجيا الإعلام والإتّصال إعادة النّظر في أساليب التّسيير المحلّي بما يستجيب لتحوّلات المجتمع ويُلبّي تطلّعات المواطنين المتزايدة نحو مشاركة أوسع وشفافيّة أكبر، فترقيّة المقاربة الإقليميّة والتّشاركيّة لم تَعُد خيارا بل أصبحت مطلبا أساسيّا لتحقيق تنمية متوازنة وشاملة تنطلق من خصوصيّات كل منطقة وتُبنَى على إشراك فعلي لكلّ الفاعلين المحليّين وعلى رأسهم المواطن، وفي هذا الإطار تبرز الحاجة إلى اتّخاذ خطوات عمليّة تُعزّز هذه المقاربة من خلال فتح فضاء مُخصّص لاستقبال شكاوى المواطنين يُكرّس مبدأ الإنصات والتّجاوب وهذا ما سيتمّ تناوله في الفرع الأول إلى جانب عصرنة الإدارة المحلية بما يسمح برفع كفاءتها وتحسين جودة خدماتها وتقريبها أكثر من المواطن في الفرع الثاني.

الفرع الأوّل: فتح فضاء لشكاوى المواطنين.

في إطار الإستماع إلى انشغالات المواطنين ومعالجة مشاكلهم ومطالبهم قامت وزارة الدّاخلية والجماعات المحليّة والتّهيئة العمرانيّة تحت تصرّف المواطنين نافذة لعرض شكواهم بتسجيل معلوماتهم الشّخصيّة وكتابة عنوان السّكن والبلديّة ومقر الإقامة والولاية والهاتف والبريد الإلكتروني، مع تحديد طبيعة شكواهم (الإبلاغ عن شكوى، تقديم طلب أو تقديم إقتراح أو إدلاء بملاحظة) وبعد ذلك تحرير رسالة في الموضوع قبل الإرسال[2].

وقد تمّ الإطلاق الرّسمي للبوّابة الإلكترونيّة لسجّلات الشّكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزاريّة، والّتي تهدف إلى ضمان الفعاليّة في التكفّل بانشغالات المواطنين وتعزيز ثقتهم في الإدارة وكذا تقييم أداء الإدارات والمرافق العموميّة خلال لقاء تنسيقي على مستوى ولاية الجزائر بعنوان: "التّكفّل بانشغالات المواطنين في صلب اهتمامات الإدارة المحليّة" حيث هذا اللّقاء جمع بين وسيط الجمهورية الأمين العام لوزارة الدّاخليّة والجماعات المحلية والتّهيئة العمرانية ووالي ولاية الجزائر وتمّ بصفة رسميّة إطلاق البوّابة الإلكترونيّة لسجلّات الشّكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزاريّة، والّتي

[1]- المساس بحقوق الطفل: استقبال يومي لـ 10 إخطارات عبر الرقم 1111، وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم: الثلاثاء 10 جويلية 2018، على الساعة15:17، على الرابط الإلكتروني https://www.aps.dz/ar/societe/5859، تاريخ الإطلاع عليه يوم 27 ماي 2025، على الساعة 23:14.

[2]- عبد المجيد رمضان، المرجع السابق، ص 273.

تضاف إلى آليّات المتابعة الّتي تمّ استحداثها لضمان الفعّاليّة في التّكفّل بانشغالات المواطنين وتعزيز ثقتهم في الادارة وكذا تقييم أداء الإدارات والمرافق العمومية [1].

وفي هذا الصّدد أكّد وسيط الجمهورية أنّ هذا اللّقاء يهدف إلى "تمتين التّعاون المشترك بين هيئة وسيط الجمهورية والجماعات المحليّة ومختلف الدّوائر الوزاريّة، بهدف الإرتقاء بالعلاقة بين الإدارة والمواطن إلى مستوى تطلّعات هذا الأخير والّتي تتلخّص في تقديم خدمة عموميّة ذات جودة، وكذا حماية كلّ حقوقه المنصوص عليها قانونيّا، مُذكّرا بأنّ استحداث هيئته "جاء وفاء من رئيس الجمهورية لالتزاماته الرّامية إلى حماية حقوق المواطنين وتكريس دولة القانون، كما أنّ اللّقاء "يندرج ضمن مسعى ضمان التّكفّل الأحسن بانشغالات المواطنين، والّذي يستلزم وضع آليّات تقييم دائمة لأداء الإدارة ضمانا لنوعيّة خدمات عاليّة الجودة".

وفي هذا الشّأن تمّ "تنصيب خليّة على مستوى الولاية تتولّى المتابعة الصّارمة لعمليّة مسك سجلّ الشّكاوى الّذي تمّ تفعيله طبقا لقرارات السّيّد رئيس الجمهوريّة، وكذا إدراج وضعيّة معالجة العرائض ضمن جدول أعمال مجلس الولاية مرّة كل 3 أشهر" مُشدّدا على أنّ "ضمان الفعّاليّة في التّكفّل بانشغالات المواطنين تمرّ حتما عبر تطوير الأداء الوظيفي للمرفق العمومي وضمان الإصغاء الجيّد للمواطن وتوفير الظروف الملائمة لحسن استقباله وكذا المعالجة الدقيقة وفي الآجال المعقولة لتلك الإنشغالات".

وفي ذات الإطار اعتبر هذا اللّقاء فرصة ثمينة لعرض أنجع السّبل للتّكفّل الأمثل بانشغالات المواطنين باعتبارها محور اهتمام مختلف الادارات العمومية بما فيها قطاع الدّاخلية، كما تُشكّل محطّة للوقوف على ما تمّ إنجازه في إطار تنسيق الجهود واتّخاذ التّدابير اللّازمة لتعزيز العمل المشترك لمعالجة عرائض وشكاوى المواطن بهدف تحسين الخدمة العموميّة ومحاربة كافّة أشكال البيروقراطيّة من خلال الحرص على تبسيط الإجراءات وتذليل الصّعوبات عبر الإستعانة بوسائل تكنولوجيا الإعلام والإتّصال[2]، وأطلقت وزارة الدّاخليّة والجماعات المحليّة والتّهيئة حسبما أفاد به بيان لولاية الجزائر خدمة رقميّة جديدة تسمى +نشكي+"، ثم وضعها تحت تصرّف المواطنين والمتعاملين لتمكينهم من رفع

[1]- إطلاق البوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزارية، أدرجت بتاريخ 28 أكتوبر 2023 على الساعة 15:13، موجودة على الرابط https://eldjoumhouria.dz/article/16859، تاريخ الإطلاع عليها يوم 28 ماي 2025، على الساعة 16:43.

[2]- إطلاق البوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزارية،المرجع السّابق.

شكاويهم وعرائضهم لمختلف المصالح، من خلال أرضيّة يُمكِن الولوج إليها عبر الرّابط التّالي www.nechki.interieur.gov.dz "[1].

الفرع الثّاني: عصرنة الإدارة المحليّة.

أصبحت عصرنة الإدارة المحليّة ضرورة حتميّة لمواكبة متطلّبات التّنميّة الشّاملة وتلبيّة حاجيّات المواطنين المتزايدة خاصّة مع التّطوّر السريع في مجالات التّكنولوجيا والمعلوماتيّة، ومن هنا برزت الحاجة إلى تحديث الإدارة المحليّة وعصرنتها من خلال الإعتماد على وسائل تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.

ويُتيح تطبيق الحكومة الإلكترونيّة في وحدات الإدارة المحليّة فرصة التّعرّف على احتياجات المواطن المحلّي الّتي تتباين تبعا للظّروف البيئيّة والثّقافيّة وخصوصيّة كلّ مجتمع محلّي على حدى، لذا فإنّ الأمر يتطلّب تمتّع الجماعات المحليّة بقدر من المرونة والسّرعة في اتّخاذ القرارات، بالإضافة إلى توافر الثّقة والأمان والسّريّة في الخدمات الإلكترونيّة لجذب المواطن المحلي للتّعامل الإلكتروني، ويمكن تعريف الإدارة المحليّة الإلكترونيّة بأنّها استخدام تكنولوجيا المعلومات خاصّة (تطبيقات الأنترنت) المبنيّة على شبكة المواقع الإلكترونيّة لدعم وتعزيز حصول المواطنين على الخدمات الّتي تقدّمها الجماعات المحليّة، إضافة إلى تقديم الخدمة لقطاع الأعمال والمرافق الحكوميّة المختلفة بشفافيّة وكفاءة عاليّة وبما يُحقّق العدالة والمساواة.

ونظرا لتعدّد الجهات والمرافق المعنيّة بتقديم الخدمات الحكوميّة الإلكترونيّة للمواطن المحلّي والّتي تختلف فيما بينها من حيث الشّكل القانوني والتّنظيمي، لذا فإنّ الحكومة الإلكترونيّة على المستوى المحلّي تعني تحقيق شراكة حقيقيّة مع المجتمع من خلال التّنسيق والتّكامل بين هذه الأطراف لتحقيق التّلاحم بين فئات المجتمع المحلّي المختلفة بما يُحقّق أهداف التّنميّة ويعود على المواطن بالرّفاهية، كما أنّ الكم الهائل من المعلومات الّذي تتيحه الحكومة الإلكترونيّة عن فرص الإستثمار في الجماعات المحليّة يُنعش الإقتصاد المحلي ويُحقّق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة بكلّ محافظة بما يُشبع الإحتياجات المتباينة للمواطنين المحليّين، ويواجه تطبيق الإدارة المحليّة الإلكترونيّة العديد من التّحديّات والرّهانات منها

[1]- وزارة الدّاخلية تطلق أرضية رقمية للتكفّل بشكاوى المواطنين، موجودة على الرابط https://news.radioalgerie.dz/ar/node/1045، تاريخ الإطلاع عليها يوم 28 ماي2025، على الساعة 23:51.

السياسيّة والإجتماعية والإقتصادية الّتي تفرضها بيئة الإدارة المحليّة و تتباين تبعا للمستوى الاجتماعي والثقافي والعادات والتقاليد السائدة بكل ولاية أو بلدية[1].

وقد أكّد وزير الدّاخليّة والجماعات المحليّة والتّهيئة العمرانيّة في أشغال اللّقاء الوطني الموسوم ب: "المواطن في صلب اهتمامات رئيس الجمهوريّة والشّفافيّة أساس جودة الخدمة العموميّة" أنّ عصرنة الادارة وتحسين جودة الخدمات هي أولويّات قطاعه الوزاري، الّذي يسعى إلى مواصلة العمل من أجل إحداث القطيعة الجذرية مع الفساد والبيروقراطيّة".

كما ثمّن الوزير مجهودات هيئة وسيط الجمهورية من أجل عصرنة خدمات الإدارة لا سيما ما تعلّق بالتّكفّل بعراض المواطنين وتقليص مدّة معالجتها، مشيرا إلى أنّ الورشات الجهويّة المنظّمة من طرفها توّجت بالتّأكيد على أهميّة الرُّقي بالعمل الإداري وتخفيف العبء على المواطن، وبدوره أكّد وسيط الجمهورية على أهميّة مسايرة المرفق العمومي لتطلّعات المواطنين وهو ما يستوجب عصرنة الخدمات وتعزيز آليّات الشّفافيّة ومُشدِّدا على ضرورة ترقيّة الخدمة العموميّة لتسيير تطلُّعات المواطن الّتي ارتفع سقفها تماشيّا مع تطوّر تكنولوجيات الإعلام والإتّصال، واعتبر ذات المسؤول أنّه من الضّروري إعداد "مؤشّر" لتقييم أداء مختلف الهيئات والإدارات العمومية ورصد الآراء بخصوص الخدمات التي يُوفرها المرفق العمومي ومدى جودتها، مشيرا إلى أنّ ذلك لن يتأتّى إلّا من خلال عنصر بشري متحلّي بالكفاءة والتّكوين المتخصّص في التّسيير العمومي.

وأكدت رئيسة السُّلطة العليا للشّفافيّة والوقاية من الفساد ومكافحته سليمة مسرّاتي على ضرورة تعميم مؤشّر النّجاعة والنّزاهة الّذي أطلقته السّلطة مع مجموعة من القطاعات كأداة لتعزيز مبدأ النّزاهة بالإضافة إلى تنظيم ورشات حول كيفيّة ترتيب الإدارات من حيث الجودة ممّا سيخلق التّنافسيّة، واقترحت في هذا السّيّاق "إستحداث لجنة مشتركة" بين الهيئة العليا للشّفافيّة والوقاية من الفساد ومكافحته وهيئة وسيط الجمهورية تعمل من أجل تطوير النّماذج لتحسين الخدمات والإرتقاء بأداء المرفق العمومي[2].

---

[1]- عبد النور زوامبية ورشيد نواري،" عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية"، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، سنة 2021، ص353.

[2]- وزير الداخلية: عصرنة الادارة وتحسين جودة الخدمات من "أولويات" القطاع، أدرج يوم: الخميس، 30 ماي 2024 على الساعة 09:14، موجودة على الرابط https://www.aps.dz/ar/algerie/162991 ، تاريخ الإطلاع عليها يوم:30 ماي 2025،على الساعة 17:30.

المبحث الثاني: تحديّات وآفاق تطبيق الدّيمقراطيّة الرّقميّة.

أصبحت التّكنولوجيا الحديثة عنصرا أساسيّا في إعادة تشكيل العلاقات السيّاسيّة والإجتماعيّة، حيث أفرز التّطوّر التّقني نمطا جديدا من الممارسة الدّيمقراطيّةُيعرَف بالدّيمقراطيّة الرّقميّة، ورغم ما تحمله الدّيمقراطيّة الرّقميّة من إمكانيّات واعدة لإشراك الأفراد في الحياة السيّاسيّة بشكل أكثر فعاليّة إلاّ أنّها تطرح في المقابل جملة من التّحديّات.

إنطلاقا من ذلك يتناول هذا المبحث في مطلبه الأوّل تحديّات الدّيمقراطيّة الرّقميّة، إلى جانب الآفاق المستقبليّة الّتي تساهم في تعزيز دور المواطن في الحياة العامّة من خلال الأدوات الرّقميّة.

المطلب الأوّل: تحديّات الدّيمقراطيّة الرّقميّة.

رغم ما توفّره الدّيمقراطية الرّقمية من فرص لتعزيز المشاركة السيّاسيّة وتوسيع آفاق التّعبير عن الرّأي إلاّ أنّ تطبيقها على أرض الواقع لا يخلو من عراقيل ومعوقات تحدّ من فعاليّتها، ومن أبرز هذه التّحديات الفجوة الرّقميّة الّتي تعكس التّفاوت في الوصول إلى التّكنولوجيا والمعرفة الرّقميّة بين الأفراد والمجتمعات.

الفرع الأول: الفجوة الرّقميّة.

رغم التّوسّع في استخدام التّكنولوجيا الرّقميّة لا يزال هناك تفاوت واضح في فرص الوصول إليها بين الأفراد والمجتمعات وهو ما يُعرف بالفجوة الرّقميّة، هذه الفجوة تُشكّل أحد أبرز التّحديّات أمام تحقيق ديمقراطيّة رقميّة وهذا ما سيتمّ التّعرّف عليه من خلال هذا الفرع.

أوّلا/تعريف الفجوة الرّقميّة:

نقصد بالفجوة الرّقميّة أنّها:" الفجوة الفاصلة بين الدّول المتقدّمة والدّول النّامية في النّفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها واستغلالها، ولهذه الفجوة أسباب علميّة تكنولوجيّة وتنظيميّة فضلا عن توفّر البنية التحتية للإتّصالات[1].

ثانيا/ أسباب الفجوة الرّقميّة:

نتج عن الثّورة في تكنولوجيا الإتّصالات والمعلومات العديد من التّحديّات ومن بينها التّحدي المتعلّق بتصنيف الفجوة الرّقميّة بين الدّول النّامية والدّول المتقدّمة، وهناك العديد من الأسباب الّتي أدّت إلى ظهور الفجوة الرّقميّة، يمكن إجمال هذه الأسباب في النّقاط التّاليّة:

[1]- أشار اليه: محمد خاوي وهشام عامر، " الفجوة الرقمية، قراءة في المفاهيم ومؤشرات القياس مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 12و13 نوفمبر 2017، ص02.

أ- الأسباب التكنولوجية:[1]

1- سرعة التطوّر التّكنولوجي: تتطوّر تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات بمعدّلات متسارعة: عتاد واتصالات وبرمجيّات، وكذا تنامي عدد مواقع الويب ممّا يزيد من صعوبة اللّحاق بها من قبل الدّول النّاميّة.

2- تنامي الإحتكار التّكنولوجي: ظهرت تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات قابليّة عاليّة للإحتكار سواء على مستوى العتاد أو البرمجيّات، فنجد أنّ توزيع احتكار سوق تكنولوجيا المعلومات يقتصر على عدّة دول كبرى فقط.

3- إستخدام التّكنولوجيا كشكل تجميلي: عدد ليس بقليل من الدّول النّاميّة تتعامل مع تكنولوجيا المعلومات كمظهر حضاري فحسب ، وأصبح الدّافع لإقتنائها هو المباهاة الإعلاميّة والإجتماعيّة أكثر منه للإستفادة من المعلومات والوصول إلى المعرفة، فبعض الدّول تسعى للتوسّع الكمّي وتهمل الجانب الكيفي ، إذ تعمل جاهدة على اقتناء العديد من التّقنيّات المعلوماتيّة دون وجود مخطّط لتوظيفها توظيفا أمثل، حيث توظف التّكنولوجيا توظيفا ترفيهيّا إستهلاكيّا لاتوظيفا تنمويّا، فيجب إستخدام التّكنولوجيا المعاصرة إستخداما فعّالا بعيدا عن التّشكيلة كوسيط رئيسي لخلق المعرفة للحدّ من إتّساع الفجوة الرّقميّة.

4- ضعف الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات: تقتصر إستثمارات كثير من الدّول النّامية في التّكنولوجيا على شراء الأجهزة دون تصنيع، ممّا يستدعي تعزيز الإستثمار في تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات بمصر والعالم العربي لتقليص الفجوة الرّقميّة.

ب - الأسباب الاقتصادية والسياسية للفجوة الرقمية:[2]

1- ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات: على الرّغم من الإنخفاض الكبير في أسعار تكنولوجيا المعلومات والإتّصالات الخاصّة بالمستخدم النّهائي إلاّ وأنّ تكلفة توطينها محليّا في ارتفاع مستمر، وذلك لعدّة أسباب منها: إرتفاع كلفة إنشاء البنية التّحتيّة لهذه التكنولوجيا، وارتفاع كلفة تطويرها.

2- التّوزيع الغير متكافئ للبنية التّحتيّة: يعتمد تطوّر تكنولوجيا المعلومات والإتّصال على بنية تحتية قوية داخلية، لكن التّوزيع غير متكافئ بين الحضر والريف، ممّا يؤدي إلى إتّساع الفجوة الرّقميّة حيث نجد وفرة وسائل الإتصالات في المناطق الحضريّة.

---

[1]- نهال فؤاد، الفجوة الرقمية: أسبابها ومؤشراتها، المحاضرة الثانية عشر والثالثة عشر، دون سنة، موجودة على الرّابط http ://nalhazani2012.files.wordpress.com ، تاريخ الإطّلاع عليه يوم 2جوان 2025، على الساعة14:30،ص 3.

[2]- نهال فؤاد، المرجع السابق، ص4.

3- تكتّل الكبار والضغط على الصغار: تشهد حاليا صناعة المعلومات حركة نشطة للتكتل من قبل الكبار، ممّا يضيق الخناق على الصّغار في كثير من المجلات إلى حدّ الإستبعاد الكامل من حلبة المنافسة.

4- الدّخل: يعتبر الدّخل من الأسباب المؤديّة للفجوة الرّقميّة، فالأفراد في الدّول النّامية دخلهم محدود بعكس الأفراد في الدّول المتقدّمة، وبالتّالي تنشأ الفجوة الرّقميّة بسبب الفرق بين الدّخل في الدّول النّامية والمتقدّمة.

5- عدم تنفيذ سيّاسات واضحة وحازمة بشأن المعلومات: عدم مواكبة التّشريعات العربيّة لمتطلّبات مجتمع المعلومات بتوسع الفجوة الرّقميّة، في حين تتبنّى الدّول المتقدّمة سياسات واضحة وحازمة لمعالجة التّحديّات النّاتجة عن الصّراع المعلوماتي.

ج - الأسباب الإجتماعية والثقافية للفجوة الرقميّة:[1]

1- تدنّي مستوى التعليم: إنّ تدنّي مستوى التعليم في البلاد والذي سببه الخلل في جميع أجزاء المنظومة التعليميّة من مناهج ومُعلّمين وإدارات مدرسية يُعد أحد الأسباب المؤدية للفجوة الرقمية.

2- الأمية الألفبائية: تعتبر الأميّة من الأسباب الرّئيسيّة المؤدّية للفجوة الرّقميّة، فكلّما ارتفعت نسبة الأمية أدى ذلك إلى اتساع الفجوة الرقمية.

3- الأمية التكنولوجية: تعاني الدول النامية بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة من ارتفاع نسبة الأمية التكنولوجية، الّتي تشمل الأمية الحاسوبية والمعلوماتية.

الفرع الثاني: إمكانية بناء مواطنة رقمية.

أمام التحولات المتسارعة التي فرضتها البيئة الرقمية برزت الحاجة إلى إعادة تعريف دور المواطن في الفضاء العام ليس فقط كمتلقي بل كمشارك فاعل، ومن هنا تبرز إمكانية بناء مواطنة رقمية تقوم على الوعي الرقمي والقدرة على التفاعل الإيجابي والمسؤول مع الوسائط التكنولوجية.

أوّلا/ تعريف المواطنة الرقمية:

تُعرّف المواطنة الرّقميّة بأنّها "مجموعة المعايير والمبادئ والأساليب التي يجب على الفرد أن يمتلكها أثناء تفاعله مع غيره بإستخدام الأدوات والوسائط الرقمية مثل البريد الإلكتروني والمدوّنات الإلكترونية وشبكات المعلومات كالفيس بوك والتويتر والواتس أب وغيرها".[2]

---

[1]- نهال فؤاد،المرجع السّابق، ص4، 5.

[2]- هند سمعان وإبراهيم الصمادي، " تصورات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة الرقمية"، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العدد الثامن عشر، سنة 2017، ص177.

وقد عمد بعض الباحثين إلى تعريف المواطنة الرّقمية من خلال تحديد أبرز خصائصها الأساسية الّتي تمكّنها من إستخدام التقنيات الرقمية بفعالية وأمان ومن أبرز هذه الخصائص مايلي:[1]

ـ تمكن من إستخدام الحاسوب.

ـ تمتلك معرفة بالإنترنت، وتستطيع الدخول إليه عبر الحواسيب والهواتف الذكية.

ـ تستخدم تقنية المعلومات وخدماتها المتعددة في التواصل مع الآخرين بطرق ذات معنى إيجابي.

ـ تُثري المحتوى الرّقمي بإنتاج معرفي ذي فائدة، وتشارك من خلاله في الأنشطة التعليمية والثقافية والإقتصادية.

ـ الإلتزام بالأمانة العلمية.

ـ الحفاظ على المعلومات الشخصية التي تستخدمها عبر الإنترنت.

ـ إحترام مفاهيم الخصوصيّة، وحريّة التّعبير في العالم الرّقمي.

ـ إستخدام مهارات التفكير الناقد في كل ما تواجهه من أفكار في الفضاء الإلكتروني.

ثانيا/ عناصر المواطنة الرقمية:

تتجلى المواطنة الرقمية في الوطن بصيغتها الرقمية فيما يلي:[2]

ـ الإتاحة الرقمية للجميع أو الوصول الرقمي: حيث يلتزم مستخدمو التكنولوجيا بتكافئ الفرص أمام جميع الأفراد فيما يتعلّق بالتكنولوجيا، فنقطة الإنطلاق في المواطنة الرّقمية هي العمل نحو توفير الحقوق الرّقمية المتساوية ودعم الوصول الإلكتروني.

ـ الإتصال الرقمي والتبادل الإلكتروني للمعلومات: من أبرز التغيرات الهامة التي استحدثتها الثورة الرقمية هو قدرة الأفراد على الإتصال فيما بينهم مهما بعدت الأماكن وتباينت الأوقات، وذلك بإستخدام البريد الإلكتروني والهواتف النقالة والوسائل الفورية، حيث غيرت خيارات الإتصالات الرقمية واسعة الإنتشار كلّ شيء في حياة البشر لمقدرتهم على إجراء إتصالات دائمة ومباشرة مع أي فرد آخر.

ـ محو الأمية الرقمية: لابدّ أن يتعلم الدارسون التعلّم في ظل المجتمع الرقمي، فيتعلمون أي شيء في أي وقت وأي مكان.

---

[1]ـ إيمان فهد فايز الشريف، " المواطنة الرقمية (دراسة تحليلية للمفهوم)"، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، كلية التربية بجامعة جدة، المملكة العربية السعودية، الإصدار السادس والأربعون، سنة 2023، ص215.

[2]ـ لامية طالة وكهينة سلام، " المواطنة الرقمية، التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الإفتراضي"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، كلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر 03، المجلد الرابع، العدد الثالث، سنة 2024، ص ص 35، 36.

ـ القوانين الرقمية والمسؤولية الرقمية: لقد تعارف المجتمع الرقمي على مجموعة من القوانين التي تمثل أخلاقيات هذا المجتمع، والتي يُعدّ العدول عنها بمثابة إرتكاب لمخالفات وجرائم تعرض الأفراد للوقوع تحت طائلة القانون.

ـ اللّياقة الرقمية: إنّ مستخدمي التكنولوجيا يرون أنّ من الإشكاليّات المرتبطة بالمواطنة الرّقمية السلوك غير المسؤول أو غير اللاّئق أو المخالف لبعض آداب التعامل الرقمي في أي وسيط من وسائطها، ممّا يجعل المسؤولين عن هذه الوسائط يلجئون إلى منعهم من المشاركة والإتصال لمخالفة القواعد والآداب، وتدريب المواطن الرقمي على أنماط السلوك كمواطن مسؤول.

ـ الأمن الرّقمي: لابد من إعداد المواطن الرقمي على أمور من بينها القدرة على التعامل مع السرقات والإنتهاكات بالإعتماد على برمجيّات القدرة على التّعامل مع السرقات والإنتهاكات بالإعتماد على برمجيات الحماية من الفيروسات، وعمل نسخ إحتياطية من البيانات إحتسابا لفقدانها ومعرفة الأدوات اللاّزمة للتّحكّم والتوجيه.

ثالثا/ سبل تعزيز المواطنة الرّقمية في الجزائر:

يحتاج المجتمع الجزائري إلى تفعيل قيم المواطنة والمواطنة الرّقميّة للتمكّن من خلق مواطن رقمي ناجح وذو إمتثال لقيم المواطنة الرّقمية وخاصّة القيم التشاركيّة الّتي تُعدّ من أبرز القيم الّتي تدلّ على الإرتباط والإمتثال، ويؤدي الإعلام الجديد دور فعال في دعم المواطنة الرقمية من خلال التأثيرات التي تمس خاصة فئة الشباب وتسليط الضّوء عمّا نسميه ب " الشباب والديمقراطية التشاركية" في ظل الإعلام الجديد، حيث ساهمت العلاقة التشابكية بين الأدوات الإتصالية الحديثة مثل، شبكات التواصل ، مصادر المعلومات المفتوحة ، المدوّنات...إضافة إلى مختلف الخدمات التي توفرها شبكة المعلومات الدولية في إعادة بناء مفهوم المجال العام الذي جاء به يورغان هابرماس الذي أكّد على أنّ بعض قضايا المجتمع تتطلّب حِراكا سياسيا أو إجتماعيا يتشارك ويتداخل فيه العام والخاص، ما ينتج عنه تكوين رأي عام إتجاه تلك القضايا وهنا يبرز الفضاء العام وهو مكان للحوار والمناقشة حول عدّة قضايا عامة، وأنّ لوسائل الإعلام دورا بارزا في تحويل المستخدمين من متلقين إلى مساهمين في صناعة المعلومة ونشرها، وبالتالي إلى صانعين حقيقين لثقافة ديمقراطية تقوم على التشارك .

كما لا ننسى التّحوّلات التي يشهدها الفضاء السيبيراني في المجتمع الجزائري وخاصّة لدى فئة الشباب الذين استطاعوا بفضل وسائل الإعلام الجديد أن يتحوّلوا من عناصر سلبيّة غير فعّالة إتجاه القضايا الّتي تخص المجتمع إلى أطراف فاعلة في صناعة الحدث. [1].

[1]ـ أميرة سابق وسيد الناس جلول سفيان، " المواطنة الرقمية في الجزائر بين الواقع والمأمول"، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، سنة 2025، ص08.

الفرع الثالث: التدفق الحر للمعلومات.

يُعدّ التدفق الحر للمعلومات من أهم مظاهر التقدم في المجتمعات الحديثة، إذ يساهم في ترسيخ مبادئ الشفافية، ويُعزّز من فرص الوصول إلى المعرفة دون قيود، ومع تطور وسائل الإتصال وتكنولوجيا المعلومات، أصبح تداول المعلومات بحرية شرطا أساسيا لدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان وهو ما سنستعرضه في هذا الفرع.

يُعرِّفه عبد الحميد بوعزة بأنّه" الوصول الحر للمعلومات بهدف تحقيق التواصل في مجال البحث العلمي وتبادل الأفكار وإتاحة نتائج البحوث العلمية، وإثراء الحوار بين الباحثين وتهيئة الظروف الملائمة الّتي من شأنها أن تسهم في تطوير البحث العلمي[1].

أصبحت وسائل تدفق المعلومات داخل المجتمع تُشكّل حتمية أساسية لتشكل المجتمع ومضمونه، ويمكننا اختيار هذا الكلام من خلال دراسة خصائص وسائل الإتصال في كل فترة من الفترات التي مرت بها المجتمعات عبر التاريخ الإنساني، وهذا ما قال به العالم الأمريكي مارشال مالكوهان، إذ كان يرى أنّ مواصفات الوسيلة الإتصالية الأكثر تأثيرا في فترة من الفترات هي من يؤثر في تفكير المجتمعات أكثر من محتوى الرسالة نفسها، وإنّنا نعتقد أنّ الإنعتاق من المنطلق الإيدولوجي للنّظام الإعلامي قد تمّ تسجيله مع تطوّر شبكة الإنترنت وتطوّر سرعة تدفق الشبكة ودخول الأجهزة الإتصالية الذكية وتطوّر البرمجيات والحواسيب وتطوّر الوسائط المتعدّدة وتحسّن الحالة المعيشية للإنسان المعاصر، وتراجع تكلفة الحصول على حزمة الإنترنت بتدفق جيد[2].

المطلب الثّاني: مستويات وآفاق الدّيمقراطية الرقمية في الجزائر.

تُعدّ الديمقراطيّة الرّقميّة من الآليّات الحديثة التي تسعى الدول إلى اعتمادها لتعزيز المشاركة السيّاسيّة عبر الوسائط الرّقميّة، و بدأت ملامح هذا التّوجّه تظهر تدريجيا في الجزائر مِمّا يستدعي دراسة مدى تجسيد هذه الدّيمقراطيّة الرّقميّة مع التّطلّع على إمكانيّات تطويرها مستقبلا، وعليه فقد تم تخصيص الفرع الأوّل إلى مستويات الديمقراطيّة الرّقميّة أمّا الفرع الثاني فقد خُصّص لدراسة آفاق الديمقراطيّة الرّقميّة في الجزائر.

[1]- سلاف إبراهيم ونور الدين مختاري وصفية مصباح، تقنيات الوصول الحرفي سبيل تعزيز المعرفة العلمية والتقنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة إبن خلدون، تيارت، سنة 2022/2021، ص2.

[2]- محمد رزين ومصطفى جلطي، " تحول العالم من منطق الإيديولوجية الإعلامية لتدفق المعلومات إلى منطق التكنولوجيا ذات التدفق الفائق الحر للمعلومات"، مجلة آفاق علمية، جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، المجلد السادس عشر، العدد الأوّل، سنة 2024، ص ص 28، 29.

الفرع الأول: مستويات الديمقراطية الرقمية.

شهدت الأنظمة السياسية تحولا ملحوظا مع دخول التكنولوجيا الرّقمية إلى الحياة العامة، حيث ظهرت أشكال جديدة من المشاركة السياسية تحت مسمى الديمقراطية الرقمية، وتختلف هذه المشاركة من مجرّد تصفح المعلومات إلى التفاعل والتأثير في القرارات، ما أفرز مستويات متعددة تُعبّر عن درجة إنخراط المواطن في الشأن العام عبر الوسائط الرقمية، ومن الناحية العلمية يمكن تمييز ثلاث مستويات للديمقراطية الرقمية يمكن الإشارة إليها من خلال هذا الجزء من الدراسة.

المرحلة الأولى/ مستوى المعلومات الإلكترونية:

وتمثل هذه المرحلة علاقة أحادية الإتجاه من الحكومة إلى المواطن ، وهي القدرة على تقديم المعلومات بطريقة منظّمة ويشار إلى هذه المرحلة بالتمكين وتشكل أدنى مستوى ، وعموما التمكين الإلكتروني يركز على جانبين، يرتبط الأول بكيفية إستخدام التكنولوجيا للوصول إلى جمهور أوسع من خلال توفير مجموعة من التقنيات لتلبية المهارات الفنية والتواصلية المتنوعة للمواطنين ، ويتعلق الجانب الثاني بتوفير المعلومات ذات الصلة والتي يسهل فهمها، وتعد الإلتماسات الإلكترونية ومنتديات المناقشة أهم الآليات لجمع أراء المواطنين وتعليقاتهم للتأثير على الحكومات وصياغة المقترحات البديلة[1].

المرحلة الثانية/ الإستشارة الإلكترونية:

يصبح النقاش العام أداة سياسية يؤثّر بقوة ويربط بين الجهات الحكومية والمواطنين، فهي تشكل علاقة ثنائية الإتجاه، يتمكن فيها المواطن من تقديم ملاحظات حول بعض القضايا التي تطرحها الحكومة ودعم النقاش وتداول القضايا السياسية من خلال منتديات المناقشة، فهي استشارة المواطنين من الأعلى إلى الأسفل من قبل الحكومة أو البرلمان[2].

المرحلة الثالثة/ مرحلة المشاركة النّشطة:

في المستوى الثالث يشارك المواطنين في صنع القرار السياسي، إذ يسمح للأفكار بالإنتقال من القاعدة للتأثير على الأجندة السياسية، فيكون الأفراد قادرون على وضع جدول الأعمال وتتحول العلاقة مع الحكومة إلى شراكة، ويعتبر المواطنون منتجين تماما كالفاعل المؤسسي، وتبدو المشاركة في هذه المرحلة ذات طبيعة جزئية إلى حدّ ما، حيث أنّ المسؤولية والقرار النهائي لتشكيل السياسة تبقى على عائق صانعي القرار[3].

---

[1]- نزيهة عمران، " الديمقراطية الرقمية نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة1، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، سنة 2022، ص345.

[2]- نزيهة عمران، المرجع نفسه، ص345.

[3]- نزيهة عمران، المرجع السابق، ص346.

الفرع الثاني: آفاق الدّيمقراطيّة الرّقميّة في الجزائر.

أصبحت التّكنولوجيا أداة حاسمة في إعادة تشكيل ملامح المشاركة السيّاسيّة وتعزيز مبادئ الشفافيّة والحكم الرّاشد، فقد فتحت الرّقمنة آفاقا جديدة أمام الدّيمقراطيّة، مِمّا أدى إلى ظهور مفهوم "الدّيمقراطيّة الرّقميّة" الّتي تقوم على توظيف الوسائط التّكنولوجيّة، لاسيما الإنترنت ومنصّات التّواصل، وتُسهّل التّواصل بين المواطن والسُّلطة، وتُمكّن الشباب من المساهمة الفعّالة في الحياة العامّة، ومع تنامي الوعي الرّقمي قد تُشكّل هذه الدّيمقراطيّة ركيزة أساسيّة لبناء مجتمع أكثر انفتاحا وتشاركيّة في المجتمع.

إنّ ظاهرة السيّاسة الرّقميّة ما فتئت تتبلور يوما بعد يوم حيث أنّ مُنجزات الرّقميّة في هذا العصر لا تتوقّف عند حدٍّ مُعيّن، بل إنّ الدّيمقراطيّة الرّقميّة باتت تفرض نفسها على الواقع الإجتماعي والسيّاسي للمجتمعات الّتي انفتحت على تكنولوجيا الإعلام والإتّصال بمختلف أطيافهم السيّاسيّة والإجتماعيّة والجغرافيّة والحقوقيّة، و يُحتّم ذلك ضرورة التّعامل معها والحرص على استثمارها في خدمة الصّالح العام، كما وَضعت الجزائر مشروع الرّقمنة على رأس أولويّاتها ضمن المخطّط الخماسي 2019/2015 في سبيل توفير الظّروف والشّروط الضّروريّة للمساعدة على إزدهار واستعمال واستخدام تكنولوجيّات الإعلام والإتّصال سواء كان ذلك على مستوى قطاع المال أو الأعمال أو آليّات التّمويل في إطار الشّراكة بين القطاعين العمومي والخاص أو ما تعلّق بالصّعيد القانوني وذلك من أجل تسهيل وتحقيق الإجراءات الإداريّة[1].

كما يُمكن إستخدام تكنولوجيا الإعلام والصّحافة الإلكترونيّة المنصوص عليها في المادة 67 من قانون الإعلام،[2] وهي كلّ خدمة إتصال مكتوب عبر الإنترنت موجّهة للجمهور أوفئة منه، ويُنشر بصفة مِهنيّة من قِبل شخص طبيعي أو معنوي يخضع للقانون الجزائري، ويتحكّم في محتواها الإفتتاحي.

وفي هذا السياق إذا أرادت الدّولة الجزائريّة تحسين واقع الإعلام والدّيمقراطيّة في الجزائر فإنّها مطالبة اليوم بالعمل على تطوير قطاع الإعلام، فتراجع نوعيّة المعلومات المقدّمة عبر وسائل الإعلام تعني بالضّرورة تراجع الرّأي العام الّذي يبدو ضعيفا جِدّا في الجزائر وبحاجة إلى إنعاش سريع حتى يستطيع إسترجاع مكانه ويؤدّي الأدوار المنوطة به، وكذا العمل على تطوير النّقاشات العامّة، فمن حقّ المواطن أن يُحظى بنقاشات وتجعله يفهم ما يحيط به[3].

علاوة على ذلك وبالنّظر إلى الظّروف الإستثنائيّة الّتي فرضتها الأزمة الصّحيّة العالميّة حيث

---

[1]- عمار دعمش وأسامة لعرامي، المرجع السابق، ص 19.

[2]- القانون العضوي رقم12/05، المتعلق بقانون الإعلام المؤرخ في 18صفر 1433، الموافق لـ 12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية رقم 49، العدد2 الصادرة ب 21 صفر عام 1433ه الموافق لـ 15 يناير سنة 2012، ص 28.

[3]- نصر الدين بوزيان، الإعلام والديمقراطية في الجزائر: الواقع والآفاق، قسم الإعلام والإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، ص 253.

شكّلت جائحة كورونا مسارا رقميّا سنة 2020، فقد تم إعتماد طرق إتصال جديدة عجلت من رقمنة الإدارة وعدة قطاعات أخرى، وهذا تطبيقا لبرنامج رئيس الجمهورية الذي يدعو إلى رقمنة جميع قطاعات النشاط مدعّما بإستراتيجية من شأنها تشجيع مطوّري المنصّات والتطبيقات، حيث تم تخفيض أسعار خط الإشتراك الرقمي ADSL من أجل إنعاش الآلة الإقتصادية ، كما شجّع هذا الظرف التحول نحو التعليم عن بعد على مستوى الجامعات ورقمنة الوثائق الإدارية من خلال القدرة على استخراج وثائق الحالة المدنية عن طريق منصة رقمية خاصة، وأيضا إنشاء وزارة مخصّصة حصريا للرقمنة والإحصائيات تهدف إلى استدراك التأخر المسجّل في عملية الرقمنة هذه ورفع التحديات الإقتصادية والتكنولوجية.

ومن جانب آخر تبنى قطاع التجارة العديد من المشاريع القيمة لمراقبة السلع المستوردة وكذا تسهيل القيام بدفع الإلتزامات الضريبية للمتعاملين وأخيرا سنة 2021 كنقطة إنطلاق لتأسيس إقتصاد رقمي مدعوم بنظام معلومات حكومي للمساعدة على اتّخاذ القرار[1].

وجاء في خطاب السيد الأمين العام بعنوان " آفاق التحول الرقمي في الجزائر"، الإجتماع الإفتراضي لمديري برامج الحكومة الإلكترونية العرب التاسع الذي تُنظّمه الإسكوا يوم 16 كانون الأول / ديسمبر 2021 مايلي:

لا يخفى على أحد أنّ تكنولوجيات الإعلام والإتصال أضحت اليوم القوى المحركة التي يعوّل عليها كثيرا لإنجاح برامج التنمية الإجتماعية والإقتصادية ، إقليمية كانت أو وطنية ، وفي كافّة قطاعات النّشاط، ومن هذا المنطلق قامت الحكومة الجزائرية بإدراج تطوير تكنولوجيات الإعلام والإتصال وما ينتج عنه من تحويل رقمي للمجتمع الجزائري بطبيعة الحال في قائمة أولوياتها، والواقع أنّها ترمي من خلال هذا الإجراء إلى تشييد مجتمع معلومات شامل والإرتقاء بالجزائر إلى إقتصاد قائم على العلم والمعرفة، وهو نابع كذلك من رغبة سيّاسة جَليّة لا تَنفك السلطات العليا للبلاد عن التأكيد عليها[2].

[1]- لخضر بن سعيد ومصطفى رديف، " حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة جيلالي ليابس بسيدي بلعباس، (الجزائر)، المجلد السادس، العدد الأول، سنة 2022، ص 340.

[2]- خيرة شاوشي وزهرة خلوف، " التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة (الجزائر)، المجلد الخامس، العدد الأول، سنة 2023، ص 26.

خلاصة الفصل الثّاني

تناول هذا الفصل جهود الدّولة الجزائريّة في تجسيد الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من خلال توظيف تكنولوجيا الإعلام والإتّصال، وقد تمّ تسليط الضّوء على عدد من المبادرات الّتي تهدف إلى إشراك المواطنين في اتّخاذ القرار العمومي من بينها المِنصّات الرّقميّة التي أطلقتها وزارة التّربيّة الوطنيّة والمرصد الوطني للمجتمع المدني على سبيل المثال، إلى جانب إستخدام الأرقام الخضراء كآليّة للتّواصل المباشر مع الإدارة، كما تمّ التّركيز على أهميّة ترقيّة العمل المحلّي عبر عصرنة الإدارة المحليّة وفتح فَضاءات رقميّة لاستقبال شكاوى المواطنين في إطار تعزيز المقاربة التشاركيّة.

ورغم هذه المساعي لا تزال الدّيمقراطيّة الرّقميّة تواجه عدّة تحديّات أبرزها الفجوة الرّقميّة ورغم هذه التّحديّات إلّا أنّ الآفاق المستقبليّة تبدو إيجابيّة خصوصا مع استمرار الدّولة في تطوير البُنية التّحتيّة الرّقميّة وإطلاق مُبادرات متعلّقة برقمنة الإدارة وتوسيع الفضاءات الإلكترونيّة التّفاعليّة، فكُلّما زادت مستويات الإنفتاح المؤسّساتي وتكريس حقّ المواطن في التَّعبير والمشاركة عبر الوسائل الحديثة إقتربت الجزائر أكثر من تجسيد نموذج ديمقراطي رقمي يتماشى مع متطلّبات العصر.

الخاتمة

الخاتمة:

إنّ تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر لم يَعد خيارا ظرفيّا بل هو إستجابة طبيعيّة لتحوّلات العصر، خاصّة في ظلّ التّطوّر المتسارع لتكنولوجيا الإعلام وما أفرزته من أدوات وآليّات قادرة على تعزيز المشاركة الشّعبيّة وصُنع القرار التّشاركي، فتكنولوجيا الإعلام والإتّصال لم تَعُد مُجرّد وسيلة تقنيّة بل تحوّلت إلى عامل حاسم في بناء فضاءات جديدة للحوار والمشاركة، وهو ما تجلّى من خلال تجارب فعليّة على مستوى بعض القطاعات الوطنيّة التي بدأت تعتمد الفضاء الرّقمي كمنصّة للإستشارة وتلقي الإقتراحات والإنشغالات.

تبيّن من خلال الفصل الأوّل من هذه الدراسة أنّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020شكّل مُنعطفا مُهمّا من حيث الإعتراف بالدّيمقراطيّة التّشاركيّة كمبدأ دستوري من خلال تضَمُّنه لآليّات سيّاسيّة واجتماعيّة تفتح المجال أمام المواطن للمشاركة الفعليّة في صُنع القرار العمومي، وقد عكست النّصوص الدّستوريّة إرادة حقيقيّة لإشراك مختلف الفاعلين في العمليّة السيّاسيّة والإجتماعيّة، كما أنّ تطوّر تكنولوجيا الإعلام والإتّصال ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الدّولة والمواطن عبر تسهيل الوصول إلى المعلومة وتمكين الأفراد من التّفاعل مع الشأن العام بطُرق أكثر فعاليّة سواء من خلال الحكومة الإلكترونيّة أو عبر أدوات الإتصال الحديثة كالبريد الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي ،وبالتالي فإنّ إلتقاء التنصيص الدستوري مع الإمكانيّات التي تُتيحها تكنولوجيا الإعلام والإتصال يُشكّل قاعدة قانونيّة لتعزيز الديمقراطيّة التشاركيّة.

أمّا الفصل الثّاني من هذه الدّراسة فقد تبيّن من خلاله أنّ هناك جهودا مبذولة لتفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة عبر الفضاء الرّقمي سواء من خلال إطلاق منصّات رقميّة للمشورة وتقديم الشكاوى وتعزيز الشفافيّة، ومن هنا يتّضح لنا أنّ الجزائر قد بدأت تخطو خطوات جديدة نحو تفعيل الديمقراطيّة التشاركيّة مستثمرة في أدوات تكنولوجيا الإعلام والإتصال كوسيلة لتعزيز إشراك المواطن في صناعة القرار العمومي وذلك عبر فضاءات رقميّة في القطاعات الحيويّة كالتربيّة والمجتمع المدني أو من خلال آليّات الإتّصال المباشر كالأرقام الخضراء، كما توضّح توجّه الدولة نحو ترقيّة المقاربة الإقليميّة والتشاركيّة من خلال فتح قنوات للتّفاعل مع المواطنين عبر عصرنة الإدارة، غير أنّ هذا التوجه يواجه تحديّات أبرزها الفجوة الرّقميّة ومحدوديّة التدفّق الحر للمعلومات ومع ذلك فإنّ الآفاق المستقبليّة تظلّ واعدة خاصّة إذا ما تمّ دعم هذه الجهود باستراتيجيّات واضحة وتكوين رقمي فعّال.

وعليه يُمكن القول أنّ العلاقة بين الديمقراطيّة التشاركيّة وتكنولوجيا الإعلام والإتّصال أصبحت أكثر ترابطا وتكاملا، خاصّة في ظلّ التّوجّهات السيّاسيّة والدّستوريّة الحديثة الّتي تسعى إلى إشراك

المواطن في صنع القرار العمومي، وإنّ تفعيل ديمقراطيّة تشاركيّة مدعومة بتكنولوجيا الإعلام والإتّصال يتطلّب رؤية متكاملة تتجاوز البعد التِّقني نحو ترسيخ ثقافة المشاركة.

ومن خلال ما تمّ عرضه تم التّوصل لمجموعة من النّتائج والّتي يُمكن تلخيصها فيما يلي:

ـ تُعدّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة نموذجا مُتقدّما للمشاركة السيّاسيّة يجزم على إنخراط المواطنين في صُنع القرار العمومي بشكل مباشر وهو ما يُعزّز الثّقة بين الدّولة والمجتمع.

ـ يُشكّل التعديل الدستوري لسنة 2020 خطوة مُهمّة نحو تكريس مبادئ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة من خلال إدراج آليّات جديدة تسمح للمواطنين بالمساهمة في الحياة العامّة.

ـ تلعب تكنولوجيا الإعلام والإتّصال دورا جوهريّا في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة، حيث تُتِيح أدوات رقميّة للتواصل والمشاركة مثل المنصّات الإلكترونيّة.

ـ يُعتبر الإنتقال إلى الحكومة الإلكترونيّة والحكومة الذكيّة عاملا مساعدا في تقريب الإدارة من المواطن وتسهيل إنخراطه في السيّاسات العموميّة.

ـ رغم وجود توجّهات سيّاسيّة لتعزيز الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر لا تزال الممارسات الميدانيّة محدودة وذلك بفضل الوعي المجتمعي وقصور الثّقافة الرّقميّة.

ـ تُشكّل الفجوة الرّقميّة عائقا رئيسيّا أمام تحقيق الدّيمقراطيّة التشاركيّة، إذ لا تزال فئات واسعة من المجتمع الجزائري تفتقر إلى الوسائل التي تُمكّنها من التّفاعل الرّقمي مع الإدارة.

ـ تُمثّل الأرقام الخضراء المُخصّصة للمواطنين آليّة فعّالة ومباشرة لتعزيز التواصل مع الإدارة.

ـ هناك آفاق واعدة لتفعيل الديمقراطيّة التشاركيّة في الجزائر شريطة تفعيل الإرادة السيّاسيّة وتحسين البُنية التّحتيّة التّكنولوجيّة.

ـ إنّ تجسيد نموذج فعّال للديمقراطيّة الرّقميّة في الجزائر يستلزم تفعيل بيئة قانونيّة وتنظيميّة قادرة على استيعاب هذا التّحوّل.

بناء على النتائج المتوصل اليها نقترح ما يلي:

ـ تعزيز الثّقافة الرّقميّة من خلال إدماج برامج التّكوين والتّوعيّة بمفهوم الدّيمقراطيّة التشاركيّة وآليّات المشاركة الإلكترونيّة.

ـ العمل على تقليص الفجوة الرّقميّة بين مختلف الفئات الإجتماعيّة خاصّة في المناطق الرّيفيّة عبر تعميم التّغطيّة بشبكات الإنترنت.

ـ تحسين فعاليّة الأرقام الخضراء وآليّات التّواصل مع الإدارة عبر توفير كفاءات مُؤهلّة لاستقبال ومعالجة إنشغالات المواطنين وضمان الرّد السّريع على مختلف الطلبات.

ـ ضرورة تفعيل الإرادة السيّاسيّة في إشراك المواطن عبر التّكنولوجيا من خلال تطبيق القوانين ذات الصّلة بشكل فعلي.

ـ إنشاء هيئات رقابيّة مُستقلّة لمتابعة مدى إحترام السّلطات المحليّة والهيئات العموميّة لمبادئ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة واستخدام أدوات الإعلام والإتّصال في ذلك.

ـ تنظيم ملتقيات جامعيّة حول الدّيمقراطيّة الرّقميّة وتشجيع الطلبة والباحثين على المساهمة بأفكار وحلول رقميّة لتقويّة المشاركة الشّعبيّة.

ـ إدراج مادّة التّربيّة الرّقميّة في الأطوار الدّراسيّة لتعليم التّلاميذ منذ الصّغر أهميّة المساهمة في الشأن العام عبر الوسائل الرّقميّة.

ـ إنشاء نوادي جامعيّة تُعنى بالحكم الرّاشد والمواطنة الرّقميّة لتأطير الطلبة وتنميّة وعيهم بالدّور الفعّال الّذي يُمكن أن يلعبوه كمواطنين.

قائمة المصادر و المراجع

أوّلا: المصادر:

1- الدّساتير:

ـ التعديل الدستوري 2016، المؤرخ في 7 مارس 2016، الجريدة الرّسميّة، الصّادرة بتاريخ 7 مارس 2016، العدد 14.

ـ التّعديل الدّستوري 2020، المؤرخ في 16 سبتمبر2020، الجريدة الرّسميّة، الصّادرة بتاريخ 16 سبتمبر2020، العدد 54.

2- القوانين:

ـ القانون العضوي رقم 12/05 المتعلق بقانون الإعلام المؤرخ في18 صفر 1433الموافق لـ12 يناير 2012 المتعلق بالإعلام، الجريدة الرسمية رقم 49، العدد 2 الصادرة بـ 21صفر عام 1433ه الموافق لـ 15يناير سنة 2012.

ثانيا: المراجع:

1- الكتب:

أ- الكتب العامّة:

ـ زايد الطبيب مولود، علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب، دار الكتب الوطنية، جامعة السابع من أبريل الزاوية- ليبيا،2007.

ـ لباد عبد الناصر، الأساسي في القانون الإداري، الطبعة الأولى، دار المجد للنشر والتوزيع، الجزائر،2011.

ب ـ الكتب المتخصّصة:

ـ راغب الحلو ماجد، حرية الإعلام والقانون، مطبعة عصام جابر، دون طبعة، منشأة المعارف، الإسكندرية، مصر، 2006.

ـ صدام محمد الخمايسة، الحكومة الذكية ما بعد الحكومة الإلكترونية، الطبعة الأولى، قنديل للطباعة والنشر والتوزيع، دبي الإمارات العربية المتحدة، 2017.

ـ عامر طارق عبد الرؤوف والمصري إيهاب عيسى، صناعة واتخاذ القرار، دون طبعة، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع،2020.

2- المقالات:

ـ بوسلطان محمّد بوسماحة نصر الدّين،" مؤشرات الحكم الراشد وتطبيقاتها"، مجلة القانون المجتمع والسلطة، رقم01،2012.

ـ عزّي الأخضر وبوبعاية حسان،" صنع واتخاذ القرار في ضوء علم الإجتماع التنظيمي "، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، جامعة المسيلة- الجزائر، المجلد الأول، العدد الثالث، 2013.

ـ بن شعبان رمضان،" الديمقراطية الإلكترونية: تجديد للممارسة الديمقراطية بواسطة تكنولوجيا المعلومات والإتصال "، مجلة الحكمة للدراسات الإعلامية والإتصالية، المجلد الأول، العدد الرابع، 2013.

ـ حروري سهام،" الديمقراطية التشاركية المحلية: مقاربة مفاهيمية"، مجلة المفكر، جامعة محمد خيضر ـ بسكرة، المجلد العاشر، العدد الثاني، 2015.

ـ بن علي مهملي،" متخذ القرار الرشيد وتأثيره على فعالية تقييم الأداء الوظيفي داخل المؤسسة،"، مجلة الرواق، المركز الجامعي غليزان، العدد الثالث، 2016.

ـ يحياوي إلهام، الحكومة الإكترونية في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة1، الجزائر، العدد السادس عشر، 2016.

ـ قوقة وداد،" دور الحكومات الإلكترونية في تفعيل الديمقراطية الإلكترونية "، مجلة العلوم الإنسانية كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري، قسنطينة، المجلد ب، ص، العدد السادس الأربعون،2016.

ـ لويس نادية ،" الحكومة الذكية كإتجاه حديث لتطوير الخدمات الحكومية الإلكترونية "، مجلة الدراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، مخبر الصناعات التقليدية لجامعة الجزائر، المجلد السادس، العدد الثالث، 2017.

ـ سمعان هند والصمادي إبراهيم ،" تصورات طلبة جامعة القصيم نحو المواطنة الرقمية"، مجلة الدراسات النفسية والتربوية، جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، العدد الثامن عشر،2017.

ـ حنون نزهة،" استخدام مواقع تواصل الاجتماعي وانعكاساتها على قيم المواطنة لدى الشباب الجزائري، دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي مواقع التواصل الإجتماعي"، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة أم بواقي، الجزائر، العدد الثامن، 2017.

ـ بوراي دليلة،" عن مشاركة المواطن في صنع القرار المحلي في التشريع الجزائري"، المجلة الأكاديمية للبحث القانوني، جامعة بجاية، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2018.

ـ نوح عبد الله،" مبدأ الديمقراطية التشاركية في نظام البلدية الجزائري"، مجلة البحوث، جامعة مولود معمري تيزي وزو، العدد الثاني عشر، 2018.

ـ زنبط فريحة، " تكريس الديمقراطية التشاركية قانوني البلدية10/11 والولاية 07/11، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة عمار ثليجي الأغواط، المجلد الأول، العدد الرابع، 2018.

ـ بن عيسى أحمد،" الضمانات الدولية والدستورية لحرية التظاهر السلمي"، مجلة آفاق للجامعة، مجلة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الخامس، العدد الثاني عشر ،2018.

ـ عباد وليد،" تكريس حرية الإعلام في دساتير المغرب العربي، مخبر الحقوق والحريات في الأنظمة المقارنة"، مجلة الحقوق والحريات، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد السادس،2018.

ـ مغزيلي نوال ،" دور تكنولوجيا الإعلام والإتصال في إرساء ممارسة جديدة للمشاركة السياسية: المشاركة الإلكترونية "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة قسنطينة، العدد الثالث عشر، 2018.

ـ دهشان جمال علي ،" دور تكنولوجيا المعلومات في دعم التحولات الديمقراطية الرقمية نموذجا"، المجلة الدولية للبحوث في العلوم التربوية، جامعة المنوفية مصر، المجلد الأول، العدد الثاني، 2018.

ـ بوكماش محمد ،" إصلاح الخدمة العمومية في وزارة التربية والتعليم، فاعلية البوابة الإلكترونية لوزارة التربية والتعليم الجزائرية"، مجلة أبحاث قانونية وسياسية، جامعة خنشلة، الجزائر، العدد السادس،2018.

ـ مزياني فريدة ورشّاشي نسيم،" الديمقراطية التشاركية في الجزائر بين النصوص القانونية والواقع العلمي "، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة باتنة1ـ الحاج لخضر، المجلد السادس، العدد الأول، 2019.

ـ قتال جمال وشوقي نذير،" الديمقراطية التشاركية قراءة في المفاهيم والأهمية "، مجلة مدارات سياسية، المركز الجامعي لتامنغست الجزائر، جامعة غرداية الجزائر، المجلد الثالث، العدد الأول، 2019.

ـ وليد محمد وعبد الحليم علي، " استراتيجية تربوية مقترحة لتعزيز الديمقراطية الرقمية بجامعة بني سويف في ضوء رؤية مصر"، مجلة كلية التربوية، جامعة بني سويف، العدد أكتوبر،2019.

ـ جنيدي مبروك،" الجمعيات المحلية كأحد الفواعل الأساسية للديمقراطية التشاركية في الجزائر"، مجلة الإجتهاد القضائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، المجلد الثاني عشر،2020.

ـ رمضان عبد المجيد، " دور تكنولوجيات الإتصال الحديثة في تفعيل الديمقراطية التشاركية حالة الجزائر"، المجلة الجزائرية لبحوث الإعلام والرأي العام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد الثالث، العدد الثاني، 2020.

ـ قدودو جميلة،" ضمانات ممارسة الحريات السياسية خلال الظروف الإستثنائية في الجزائر قراءة في التعديل الدستوري 2020"، مجلة البحوث القانونية والإقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، المركز الجامعي أفلو، الأغواط، المجلد الرابع، العدد الثاني، 2021.

ـ سعو مصطفى و بولوداني سهام،" استخدام شبكات التواصل الاجتماعي كآلية لتحفيز الفعل الديمقراطي التشاركي ـ دراسة نظرية في الدور والمحددات"، مجلة الإعلام والمجتمع، جامعة جيجل، عنابة الجزائر، المجلد الخامس، العدد الثاني،2021.

ـ زعروري حدوش وردية،" تعليق على المرسوم الرئاسي رقم 139/21 المؤرخ في 12أبريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني"، المجلة النقدية للقانون والعلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة تيزي وزو، الجزائر، المجلد السادس عشر، العدد الثاني ،2021.

ـ زوامبية عبد النور ونواري رشيد،" عصرنة وتحديث الإدارة المحلية في الجزائر وفق متطلبات التحول نحو الإدارة الإلكترونية، مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، المجلد الرابع عشر، العدد الثاني، 2021.

ـ بن ناجي مديحة،" مدى تكريس الديمقراطية التشاركية في التعديل الدستوري 2020"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة، كلية الحقوق، جامعة الجيلالي بونعامة، خميس مليانة، المجلد الثامن، العدد الأول، 2022.

ـ لصلج نوال، " النظام القانوني لممارسة حرية الاجتماع والتظاهر السلمي في التشريع الجزائري"، مجلة القانون والتنمية، جامعة 20اوت 1955سكيكدة، مخبر النقل والموانئ البحرية، المجلد الرابع، العدد الأول، 2022.

ـ نعيجي شهرزاد، "متطلبات تطبيق الحكومة الإلكترونية في الجزائر، مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، جامعة ابن خلدون تيارت، المجلد السابع، العدد الأول، 2022.

ـ عمران نزيهة،" الديمقراطية الرقمية نحو تعزيز المشاركة من خلال تكنولوجيا المعلومات "، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة باتنة 1، الجزائر، المجلد الثالث عشر، العدد الثاني، 2022.

ـ بن سعيد لخضر ورديف مصطفى، " حتمية التحول الرقمي في الجزائر وآفاقها في ظل تداعيات أزمة كورونا"، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية، جامعة جيلالي، ليابس بسيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد السادس، العدد الأول، 2022.

ـ شاوشي خيرة وخلوف زهرة، " التحول الرقمي في الجزائر"، مجلة المحاسبة التدقيق والمالية، جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر، المجلد الخامس، العدد الأول ،2023.

ـ خليفي وردة،" آليات تكريس الديمقراطية التشاركية على مستوى الجماعات المحلية"، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، المجلد العاشر، العدد الثاني،2023.

ـ دباغي سارة، " مقومات الديمقراطية التشاركية وسبل تكريسها في الجزائر تحقيقا للتنمية المحلية"، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة الجزائر03، المجلد السابع، العدد الأول،2023.

ـ مخلفي محمد أمين وبن حجار ميلود العربي،" الحكومة الإلكترونية والديمقراطية الإلكترونية: مجال التقارب في مجتمع المعلومات "، حوليات جامعة قالمة للعلوم الإجتماعية والإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية، جامعة وهران 1، أحمد بن بلة الجزائر، المجلد السابع عشر، العدد الأول، 2023.

ـ لغواطي محمد وبن جلول مصطفى "، المرصد الوطني للمجتمع المدني ودوره في إرساء الديمقراطية التشاركية، المجلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، جامعة الجزائر1، المجلد السابع، العدد الثاني، 2023.

ـ فايز شريف إيمان فهد ،" المواطنة الرقمي (دراسة تحليلية للمفهوم)"، المجلة الأكاديمية للأبحاث والنشر العلمي، كلية التربية بجامعة جدة، المملكة العربية السعودية، الإصدار السادس والأربعون، 2023.

ـ بكار فتحي،" الحكومة الرقمية 0.5 كمسار جديد للحكومة الذكية، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، جامعة غليزان الجزائر، المجلد السابع، العدد الثاني، 2024.

ـ طالة لامية وسلام كهينة، " المواطنة الرقمية، التحول التكنولوجي للمواطنة التقليدية في الفضاء الإفتراضي"، مجلة الرسالة للدراسات الإعلامية، كلية علوم الإعلام والإتصال، جامعة الجزائر03، المجلد الرابع، العدد الثالث، 2024.

ـ رزين محمد وجلطي مصطفى،" تحول العالم من منطق الإيديولوجية الإعلامية لتدفق المعلومات إلى منطق التكنولوجيا ذات التدفق الفائق الحر للمعلومات، مجلة آفاق علمية، جامعة جيلالي اليابس (سيدي بلعباس)، المجلد السادس عشر، العدد الأول، 2024.

ـ بوزيان نصر الدين،" الإعلام والديمقراطية في الجزائر، الواقع والآفاق"، قسم الإعلام والإتصال، جامعة منتوري قسنطينة، دون سنة.

3ـ الدّراسات الأكاديميّة:

أ ـ الأطروحات:

ـ حنّاش يمينة، إشكالية تكريس الديمقراطية التشاركية في الجماعات المحلية في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، الطور الثالث، تخصص سلطة سياسية وحوكمة محلية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كليه العلوم السياسية، جامعة قسنطينة3،2020/2019.

ب ـ المذكرات:

ـ الماجيستر:

ـ بن زرقة سي محمد، الآليات الديمقراطية التشاركية في الإدارة المحلية الجزائرية، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر في إطار مدرسة الدكتوراه في القانون العام، تخصص قانون الإدارة العامة، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس2017/2016.

ـ الماستر:

ـ ختيرعبد القادر، الحكومة الإلكترونية في الجزائر ودورها في تحسين الخدمة العمومية، مذكرة تخرج ضمن متطلبات شهادة الماستر في العلوم القانونية والإدارية، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد دراية أدرار،2018/2017.

ـ بلعكرمي نجاة ، الإدارة المحلية بين التمثيل السياسي والتمثيل الإداري بلدية الرقاصة أنموذجا، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر في العلوم الإنسانية، تخصص تسيير وإدارة الجماعات المحلية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة د مولاي الطاهر، سعيدة، 2018/2017.

ـ شكايم عبد القادر وسعودي عبد الحكيم، الجمعيات ودورها في تكريس الديمقراطية التشاركية المحلية في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماستر،2020/2019.

ـ دهان يسين وكديد محمد، النظام القانوني للإستفتاء في الجزائر، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في مسار الحقوق، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كليه الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2021/2020.

ـ ليمان فضيلة، دور الإتصال العلمي في نقل وتبادل المعارف والخبرات بين الباحثين في البيئة الأكاديمية: دراسة ميدانية بكلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص إدارة المؤسسات الوثائقية والمكتبات، قسم علوم الإعلام والإتصال وعلم المكتبات، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة 8ماي 1945، قالمة،2021/2020.

ـ نجيمي شيماء ونجيمي خضرة، دسترة الديمقراطية التشاركية في ظل الدستور 2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الحقوق، تخصص دولة ومؤسسات، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022/2021.

ـ طواهر فيروز، النظام الإنتخابي ودوره في تعزيز المشاركة السياسية ـ الإنتخابات التشريعية 2021، مذكرة تخرج لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في ميدان الحقوق والعلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2022/2021.

ـ بن عيسى يوسف و بولرباح زيان ، تطبيقات الديمقراطية التشاركية دستور2020، مذكرة لنيل شهادة الماستر في الدولة والمؤسسات، كلية الحقوق، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022/2021.

ـ دعمش عمار و لعرامي أسامة ، الديمقراطية الرقمية كآلية لتفعيل الديمقراطية التشاركية، مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص قانون عام معمق، قسم العلوم القانونية والإدارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2022/2021.

ـ إبراهيم سلاف ومختاري نور الدين ومصباح صفية، تقنيات الوصول الحر في سبيل تعزيز المعرفة العلمية والتقنية، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في علم المكتبات، تخصص تكنولوجيا وهندسة المعلومات، قسم العلوم الإنسانية، كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية، جامعة ابن خلدون ـ تيارت،2022/2021.

ـ روبحي فيسة عرفات، الحكومة الإلكترونية ودورها في تحقيق التنمية الاقتصادية، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص تسيير عمومي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة يحيى فارس المدية،2023/2022.

ـ بلهداجي عز الدين وصديقي محمد، الديمقراطية التشاركية في ظل التعديل الدستوري 2020، مذكرة لنيل متطلبات شهادة الماستر، تخصص قانون إداري، قسم الحقوق، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة غرداية، 2024/2023.

4ـ المداخلات:

ـ خاوي محمد وعامر هشام، " الفجوة الرقمية، قراءة في المفاهيم ومؤشرات القياس مع الإشارة لحالة الاقتصاد الجزائري"، الملتقى العلمي الدولي حول التحول الرقمي للمؤسسات والنماذج التنبؤية على المعطيات الكبيرة، قسم علوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، يومي 12و13 نوفمبر 2017.

ـ رحماني ربيع، الإدارة الإلكترونية وأثرها على جودة الخدمة العمومية في الجزائر (مرفق التربية الوطنية نموذجا)، المؤتمر العلمي الدولي حول النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني: واقع ـ تحديات ـ آفاق، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 26،27، نوفمبر 2018.

ـ سابق أميرة وسيد الناس جلول سفيان،" المواطنة الرقمية في الجزائر بين الواقع والمأمول "، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2025.

5ـ المحاضرات:

ـ شليغم سعاد، مطبوعة مقياس الديمقراطية التشاركية والسياسات العامة، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، قسم التنظيم السياسي والإداري، جامعة الجزائر3، 2022/2021.

6- المواقع الإلكترونية:

- عزيرو راشدة، " المشاركة في صنع القرار وسبل تفعيلها"، موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي على الرابط.https://ifepedia.com/arab/?p:14857 ، تاريخ الإطلاع 2 ماي 2025، على الساعة 14:44.

- وزارة التربية الوطنية، فضاء أولياء التلاميذ، على الموقع الإلكتروني

https://wwwfacebook.com/onscdz/posts.، تاريخ الإطلاع عليها يوم 20 ماي 2025، على الساعة 11:30.

- المرصد الوطني للمجتمع المدني، موجودة على الرابط:

https://www.facebook.com/onscdz/posts.، تاريخ الإطلاع عليها يوم 20 ماي 2025، على الساعة 11:30.

- إبراز دور المجتمع المدني في تكريس الديمقراطية التشاركية وتحقيق التنمية المحلية المستدامة، وكالة الأنباء الجزائرية، موجودة على الرابط، https://www.aps.dz/ar/societe/156716.، تاريخ الإطلاع عليها يوم 20ماي 2025، على الساعة 13:15.

- الرقم الأخضر "1100"يرعب الأمير والولاة موجودة على الرابط:

https://www.echoroukonline.com ، تاريخ الإطلاع عليه يوم 22ماي 2025، على الساعة 19:50.

- وزارة الدفاع الوطني، الرقم الأخضر للدرك الوطني، موجودة على الرابط:

https://www.mdn.dz/site.cgn/sommaire/services/1055.، تاريخ الإطلاع عليها يوم 27 ماي 2025، على الساعة22:00.

- الإذاعة الجزائرية، موجودة على الرابط https://radioalgerie.dz/news/ar/article . ، تاريخ الإطلاع عليها يوم 27 ماي 2025، على الساعة 22:25.

- المساس بحقوق الطفل: استقبال يومي ل 10 إخطارات عبر الرقم 11-11 وكالة الأنباء الجزائرية، أدرج يوم: الثلاثاء 10 جويلية 2018، على الساعة 15:17، على الرابط الإلكتروني https://www.aps.dz/ar/societe/5859.، تاريخ الإطلاع عليه يوم 27 ماي 2025، على الساعة23:14.

- إطلاق البوابة الإلكترونية لسجلات الشكاوى وتبادل المراسلات مع القطاعات الوزارية، أدرجت بتاريخ 28 أكتوبر 2023، على الساعة15:13، موجودة على الرابط

https://eldjoumhouria.dz/article/16859 ، تاريخ الإطلاع عليها يوم 28 ماي 2025، على الساعة 16:43.

- وزارة الداخلية تطلق أرضية رقمية لتكفل بشكاوى المواطنين، موجودة على الرابط https://news.radioalgerie.dz/ar/node/1045.، تاريخ الإطلاع عليها يوم 28 ماي 2025، على الساعة 23:51.

- وزير الداخلية، " عصرنة الإدارة وتحسين جودة الخدمات من أولويات القطاع، أدرج يوم الخميس 30 ماي 2024، على الساعة09:14، موجودة على الرابط

.https://www.aps.dz/ar/algerie/162991 ، تاريخ الإطلاع عليها يوم 30 ماي 2025، على الساعة 17:30.

- نهال فؤاد، الفجوة الرقمية: أسبابها ومؤشراتها، المحاضرة الثانية عشر والثالثة عشر، دون سنة، موجودة على الرّابط http ://nalhazani2012.files.wordpress.com.

الفهرس

الفهرس:

شكر و عرفان

مُقدّمة: 1

الفصل الأوّل

الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بين التّنصيص الدّستوري

و حتميّة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال

الفصل الأوّل: الدّيمقراطيّة التّشاركيّة بين التّنصيص الدّستوري وحتميّة تكنولوجيا الإعلام والإتّصال..5

المبحث الأوّل: التّنصيص الدّستوري للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020. 6

المطلب الأوّل: صُنْع القرار التّشاركي في ظلّ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وفق التّعديل الدّستوري لسنة 2020.....6

الفرع الأوّل: مفهوم الدّيمقراطيّة التّشاركيّة 6

أوّلا/ تعريف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.....6

ثالثا/ خصائص الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.....8

رابعا: أهداف الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.....8

الفرع الثاني: كيفيّة صُنع القرار التّشاركي في التّعديل الدّستوري لسنة 2020 9

أوّلا/ تعريف صنع القرار.....9

ثانيا/ مظاهر صنع القرار التّشاركي في التّعديل الدّستوري لسنة 2020 10

ثالثا/ تعريف إتّخاذ القرار.....10

رابعا/ الفرق بين مفهومي صنع القرار واتّخاذ القرار 11

خامسا/ من إتّخاذ القرار الإنفرادي إلى صنع القرار التّشاركي 11

المطلب الثاني: آليّات الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020 12

الفرع الأوّل: الآليّات السّيّاسيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.....12

أوّلا/ الإستفتاء والإنتخاب.....12

ثانيا/ الأحزاب السيّاسيّة.....13
ثالثا/ الدّيمقراطيّة التّشاركيّة المحليّة.....14
الفرع الثّاني: الآليّات الإجتماعيّة للدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ التّعديل الدّستوري لسنة 2020.....14
أوّلا/ الجمعّيات.....14
ثانيّا/ حريّة الإعلام.....15
ثالثا/ الإجتماع العمومي والتّظاهر.....16
المبحث الثّاني: التّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة ودورها في تفعيل الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.....18
المطلب الأوّل: مظاهر التّطوّر في تقديم الخدمة الإلكترونيّة.....18
الفرع الأوّل: الحكومة الإلكترونيّة.....18
أوّلا/ تعريف الحكومة الإلكترونيّة.....18
ثانيّا/ مُتطلّبات الحكومة الإلكترونيّة.....19
الفرع الثّاني: الحكومة الذّكيّة.....19
أوّلا/ تعريف الحكومة الذّكيّة.....20
ثانيّا/خصائص الحكومة الذّكيّة.....20
ثالثا/ متطلّبَات الحكومة الذّكيّة.....20
الفرع الثّالث: تمكين الدّيمقراطيّة التّشاركيّة لدى الأفراد من خلال المشاركة الإلكترونيّة.....21
أوّلا/تعريف المشاركة الإلكترونيّة.....21
ثانيا: تجليات المشاركة الإلكترونية.....22
المطلب الثاني: آليات تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال.....23
الفرع الأوّل: المدوّنات وشبكات التّواصل الإجتماعي.....23
أوّلا / المدوّنات.....23
ثانيّا/ شبكات التّواصل الإجتماعي.....24
الفرع الثاني: البريد الإلكتروني.....25

الفرع الثالث: إستطلاعات الرّأي والمنتديات.....26
أوّلا/ المنتديات 26
ثانيّا/ إستطلاعات الرّأي 26
خلاصة الفصل الأوّل 28

الفصل الثّاني

واقع الدّيمقراطيّة التّشاركيّة في الجزائر

في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال 29
المبحث الأول: مساعي تفعيل الدّيمقراطية التّشاركيّة في ظلّ تكنولوجيا الإعلام والإتّصال 31
المطلب الأوّل: فتح فضاءات رقميّة لمشاركة المواطنين في إبداء الرّأي و الإستشارة 31
الفرع الأوّل: على مستوى وزارة التّربيّة والتّعليم.....31
أوّلا/ تقييم دور تجسيد تكنولوجيا الإعلام والإتّصال في وزارة التّربيّة.....32
الفرع الثّاني: على مستوى المرصد الوطني للمجتمع المدني.....33
أوّلا /التّكريس الدّستوري للمرصد الوطني للمجتمع المدني 33
ثانيّا/ مهام المرصد الوطني للمجتمع المدني 33
ثالثا/ المنصّة الرّقميّة الخاصّة بالمرصد الوطني للمجتمع المدني.....34
رابعا/ إبراز دور المجتمع المدني في تكريس الدّيمقراطيّة التّشاركيّة وتحقيق التّنميّة المستدامة 35
الفرع الثالث: الأرقام الخضراء كآلية لتمكين الدّيمقراطيّة التّشاركيّة.....35
أوّلا/ الرّقم الأخضر 1100 لوزارة الدّاخليّة والجماعات المحليّة 35
ثانيّا/ الرّقم الأخضر 1055 للدّرك الوطني 36
ثالثا/ الرّقم الأخضر 1111 للتّبليغ عن المساس بحقوق الطّفل.....36
المطلب الثاني: ترقيّة المقاربة الإقليميّة والتّشاركيّة.....37
الفرع الأوّل: فتح فضاء لشكاوى المواطنين 37
الفرع الثّاني: عصرنة الإدارة المحليّة 39

المبحث الثاني: تحديّات وآفاق تطبيق الدّيمقراطيّة الرّقميّة.....41
المطلب الأوّل: تحديّات الدّيمقراطيّة الرّقميّة.....41
الفرع الأول: الفجوة الرّقميّة.....41
أوّلا/تعريف الفجوة الرّقميّة.....41
ثانيا/ أسباب الفجوة الرّقميّة.....41
الفرع الثاني: إمكانية بناء مواطنة رقمية.....43
أوّلا/ تعريف المواطنة الرقمية.....43
ثانيا/ عناصر المواطنة الرقمية.....44
ثالثا/ سبل تعزيز المواطنة الرّقمية في الجزائر.....45
الفرع الثالث: التدفق الحر للمعلومات.....46
المطلب الثّاني: مستويات وآفاق الدّيمقراطية الرقمية في الجزائر.....46
الفرع الأول: مستويات الديمقراطية الرقمية.....47
الفرع الثاني: آفاق الدّيمقراطيّة الرّقميّة في الجزائر.....48
خلاصة الفصل الثّاني.....50
الخاتمة:.....52
قائمة المصادر و المراجع.....55
الفهرس:.....66